اللقاء التدريبي حول موضوع مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية

دليل المشارك

من 14 إلى 18 دجنبر 2015 بالرباط

إعداد فريق العمل حول المراجعة البيئية

بالمجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية

الفهرس

الفهرس 1

أهداف ومنهجية الدورة التدريبية 5

المحور الأول

الغش والفساد في المجال البيئي: المفاهيم الأساسية

الفصل الأول: خلفية عن الاحتيال والفساد في المجال البيئي 7

I. خلفية اختيار موضوع الاحتيال والفساد في المجال البيئي 7

II . أهم القضايا البيئية والمخاطر الناتجة عنها 8

1. تدهور الأرض والتربة الزراعية 8

2. تراجع الغطاء النباتي 10

3. تدهور المياه 16

4. تلوث الهواء ومشكل التغيرات المناخية 19

5. تهديد التنوع البيولوجي وتدهور الوسط الساحلي والبحر 21

6. مشكلات البيئة الحضرية 23

الفصل الثاني: مفهوم الغش والفساد ومختلف أسبابه واشكاله وآثاره على البيئة 27

I. محاولة تعريف الفساد (البيئي) 27

II. بيئة الفساد وأسباب انتشاره 29

III. أنواع وأشكال الفساد البيئي 31

1. فساد صغير/فساد كبير 31

2. فساد أسود/ فساد أبيض / فساد الرمادي 31

3. فساد داخلي / فساد خارجي 32

IV. آثار الفساد على البيئة والمجتمع 33

1. تأثير الفساد على الموارد الطبيعية 33

2. تأثير الفساد على النواحي الاجتماعية 35

3. تأثير الفساد على الاقتصاد 35

4. تأثير الفساد على حقوق المواطن 35

الفصل الثالث: مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية وأهمية المراجعة البيئية في هذا المجال..... 36

I. المجهودات المبذولة لمعالجة الغش والفساد في القضايا البيئية..... 36

1. المحاسبة 36

2. المساءلة..... 37

3. الشفافية 37

4. النزاهة 38

II. دور وأهمية المراجعة البيئية في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية 40

1. الرقابة المالية 41

2. الرقابة على المطابقة..... 42

3. الرقابة على الأداء 43

1.3. الرقابة على المراقبة الحكومية للالتزام بالقوانين البيئية..... 44

2.3. الرقابة على أداء البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة 44

4.3. الرقابة على أثر البرامج الحكومية الأخرى على البيئة..... 45

5.3. تقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة 45

المحور الثاني

مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

الفصل الأول. عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية 49

I. العوامل المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية 49

1. العوامل الثلاثة لمثلث الفساد 49

2. الرقابة الداخلية كآلية فعالة للحكامة الجيدة ولمكافحة الاحتيال والفساد 51

1.1. تعريف الرقابة الداخلية..... 52

2.1الرقابة الداخلية والفساد 53

1.2.1. هل قامت الجهة بتطبيق قواعد السلوك المهني أو معيار مشابه داخل الجهة؟ 54

2.2.1. هل قامت المصلحة بخلق مناخ أخلاقي عالي؟ 54

3.2.1. هل لدى الجهة هيكل تنظيمي مطبق ويعمل بشكل جيد؟ 55

4.2.1. هل قامت الجهة بوضع سياسات وممارسات مناسبة للموارد البشرية؟ 55

5.2.1.هل قامت الجهة بوضع نظام مناسب لإدارة السجلات؟..... 56

6.2.1. هل قامت الجهة بوضع نظام كافي للإبلاغ عن الاحتيال والفساد المحتملين؟ 56

7.2.1. هل قامت الجهة بوضع إجراءات لتحديد وتقييم مخاطر الاحتيال والفساد المحتملين والتصدي لهذه المخاطر بطريقة مناسبة؟ 56

8.2.1. هل لدى الجهة التفويض المناسب وإجراءات الاعتماد؟ 57

9.2.1. هل هناك فصل كافي للمهام والأعمال الروتينية وتناوب الأفراد؟..... 57

10.2.1. هل هناك رقابة كافية على صلاحية الحصول على المعطيات والسجلات؟ 57

11.2.1. هل تم اتخاذ إجراءات التسوية الملائمة؟ 58

12.2.1. هل تتم مراجعة أداء الجهة بشكل منتظم من حيث الكفاءة والفعالية؟ 58
13.2.1. هل يتم القيام بمراجعة الالتزام في الجهة بشكل منتظم؟ 58
1.2.1. هل هناك إشراف كافي للرقابة الداخلية في الجهة؟ 58
II. الفصل الثاني. حالة عملية حول عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية في مجال استخراج مواد المناجم والمقالع..... 59

الفصل الثاني: تقييم مخاطر الغش والفساد في القطاعات البيئية..... 63

I. عمليات تقييم مخاطر الاحتيال والفساد المتعلقين بقطاعات الموارد البيئية..... 63
1. تكوين فريق تقييم المخاطر 63
2. تحديد المخاطر 65
1.2. مرحلة تجميع المعلومات وتحديد السناريوهات..... 66
1.1.2. أين يمكن البحث عن المخاطر 66
2.1.2. أنواع الاحتيال والفساد التي يمكن توقعها..... 70
3.2.1. كيف يمكن تنفيذ أعمال الاحتيال والفساد؟ 70
3.2.2. ما الذي يمكن اعتباره إشارات تحذيرية؟..... 71
4.2.2. ما الذي تم القيام به لمواجهة هذه المخاطر؟..... 74
2.2. خطة تقييم مخاطر الاحتيال والفساد لقطاعات الموارد البيئية والطبيعية 74
3.2. تقييم الاحتمالية والنتائج والترجيح وتحديد الأولويات..... 76
1.2.2. الاحتمالية 76
2.2.2. النتائج المحتملة 76
3.2.3. الترجيح، الحسابات وتحديد الأولويات..... 77
4.2.3. إجراءات التدقيق: 78
II. حالة عملية حول تقييم مخاطر الغش والفساد في قطاع تدبير الموارد الغابوية 79

الفصل الثالث: إجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد والمشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة 82

I. البحث المتعلق بالاحتيال والفساد..... 82
1. الأبحاث المغلقة المصدر 82
1.1. سجلات الحالة المدنية والسكان 83
2.1. سجل العمل / سجلات الوظيفة العمومية 83
3.1. سجلات صرف العملات الأجنبية..... 84
4.1. سجلات الاقرارات الجمركية والضريبية 84
5.1. سجلات التصنيفات الائتمانية الشخصية..... 84
1. الأبحاث المفتوحة المصدر 84
1.2. البحث في السجلات مفتوحة المصدر..... 85
1.1.2. السجلات التجارية 85
2.1.2. السجلات الوطنية لتسجيل الأراضي العقارية والأملاك المنقولة 87
2.2. البحث العام على الأنترنيت..... 87

II. تحليل العمليات بناء على تقنية المعلوميات 90
1. استخدام أدوات البرامج 91
2. أساليب استخلاص ورقمنة البيانات 91
3. تحليل إضافي لما تم استخلاصه وتحديد الإشارات التحذيرية التي تشير إلى الاحتيال والفساد المحتمل..... 94
4. تقرير حول الإشارات التحذيرية 95
5. ملخص شامل لتحليل المعاملات 96
III. المقابلات الشخصية السرية والحساسة 97
1. المقابلات المخططة (قبل المقابلة، في بداية وأثناء المقابلة، المقابلات مع كاشفي الفساد، مقابلات مع أشخاص من الممكن أن يكونوا مشاركين في أعمال الاحتيال والفساد) 97
1.1. المقابلات المخططة 97
1.1.1. قبل المقابلة 97
2.1.1. في بداية وأثناء المقابلة..... 98
2.1. المقابلات التي لم يتم التخطيط لها 99
2. إجراءات تلقي المعلومات السرية والحساسة والتعامل معها 100
.1.2تقييم المصدر..... 100
.2.2تقييم محتوى المعلومات..... 100
.3.2توصيات بشأن إمكانية وكيفية المتابعة..... 100
IV. أدلة التدقيق والتوثيق وإعداد التقارير..... 101
1. أدلة التدقيق 101
2. توثيق وحفظ الأدلة 102
1.2. هيكلة وتنظيم التوثيق 103
2.2. التخزين والحفظ الآمن وحذف البيانات الحساسة..... 103
3. إعداد التقارير 104
V. حالة عملية حول المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الغش والفساد في القضايا المرتبطة باستغلال الموارد البحرية (المجال العمومي البحري – استغلال الموارد السمكية 105

المحور الثالث: عرض حالات عملية وتطبيقية للأجهزة المشاركة 109

أهداف ومنهجية الدورة التدريبية

أهداف اللقاء

يهدف اللقاء التدريبي حول موضوع الغش والفساد في القضايا البيئية إلى تنمية معارف ومهارات المشاركين في مجال مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية من خلال تدارس مخاطر الفساد وإجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد والمشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في هذا المجال وكيفية معالجتها.

العناصر التفصيلية ومنهجية اللقاء

يمكن إجمال العناصر التفصيلية والمنهجية المتعلقة باللقاء التدريبي حول موضوع الغش والفساد في القضايا البيئية في ما يلي:

- الإطار العام للغش والفساد في إدارة الموارد البيئية والطبيعية؛
- أهم القضايا البيئية والمخاطر الناتجة عنها؛
- أساليب الغش وآثارها على البيئة؛
- تقييم مخاطر الغش والفساد في القضايا البيئية؛
- إجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد في القضايا البيئية؛
- المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة الرقابية في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية؛
- تمارين عملية لتدعيم الجوانب النظرية؛
- عرض حالات عملية للأجهزة المشاركة؛
- زيارة ميدانية لغابة المعمورة ولسوق الجملة للخشب للوقوف على الإجراءات التنظيمية المتخذة من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات في مجال مكافحة الغش والفساد في المجال الغابوي.

التأطير وإعداد المادة العلمية:

- السيد عبد الوهاب قادري — قاض رئيس فرع
- محمد عبد المحسن حنين — قاض مستشار أول
- السيدة / حياة اليادوني — قاضية مستشارة أولى

المحور الأول: الغش والفساد في المجال البيئي: المفاهيم الأساسية

الفصل الأول: خلفية عن الاحتيال والفساد في المجال البيئي

I. خلفية اختيار موضوع الاحتيال والفساد في المجال البيئي

أصبح موضوع الاحتيال والفساد في الميادين المرتبطة بالبيئة يجذب اهتمام الدول في مختلف أنحاء العالم بشكل متزايد. وهناك توقع متزايد بأن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بدور فعال في عملية تعزيز الثقافة البيئية التي تقدر **الصراحة والمسئولية والمساءلة** في مجال تدبير الموارد الطبيعية والاستفادة من المصادر القومية.

في اجتماع الأنكوساي السادس عشر الذي عقد في أوروغواي في عام 1998 تمت مناقشة "**دور الأجهزة الرقابية في منع وتقصي الاحتيال والفساد**" كأحد الموضوعات الأساسية التي يجب إدراجها في البرامج الرقابية لهذه الأجهزة، مما يشير إلى وعي وإدراك الأنتوساي للمشكلة التي تؤثر بدرجات متفاوتة على الدول الأعضاء وتشكل تحديًا للمجتمع الرقابي.

كما اتفق الأعضاء في نفس الاجتماع على أن **الفساد في الحكامة يؤدي إلى إهدار الموارد ويخفض من النمو الاقتصادي وجودة الحياة، ويقلل من قيمة المصداقية بالنسبة لأجهزة الدولة ويقلل من مفاهيمها**. وتنطبق هذه الملاحظة على الموارد البئية.

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد يرتبط ارتباطا وثيقا بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مثل الظلم الاجتماعي، والفقر، كما تؤثر تقاليد الدولة وقوانينها وقيمها على طبيعة الفساد. وعلى مستوى صعوبة توقع أعمال الفساد.

الحصة الأولى: يوم 14 دجنبر 2015 (11.00 -11.45)

II. أهم القضايا البيئية والمخاطر الناتجة عنها

تعتبر الكرة الأرضية نظاما إيكولوجيا واحدا ومشتركا، لهذا لم تعد المشكلات البيئية قضية محلية فقط، بل قضية إقليمية وعالمية، فالتلوث ينتقل من مكان لآخر، وتدهور طبقة الأوزون لن يكون تأثيره محصورا على منطقة واحدة من الكرة الأرضية، كما أن تلوث البحار بالنفايات والسموم والمواد الكيماوية يهدد مياه كل الدول المطلة على البحار والمحيطات.

في هذا السياق، تواجه جل الدول العربية تحديات بيئية كبيرة تختلف من دولة إلى أخرى استنادا إلى ظروفها الطبيعية وحجم وتنوع الموارد المتاحة وكثافة السكان وتنوع التنمية الاقتصادية ونظمها الاجتماعية. وفيما يلي تذكير ببعض القضايا البيئة الكبرى.

1. تدهور الأرض والتربة الزراعية

تتدهور الأرض والتربة بسبب الاستعمال غير المناسب للأراضي الفلاحية وضعف جودة التربة بالإضافة إلى إزالة الغطاء النباتي بسبب التصحر وزحف الرمال، مما يؤدي إلى فقدان ملايير الأطنان من التربة الخصبة وتهديد ربع مساحة الكرة الأرضية بالتصحر وتدمير التربة الصالحة للزراعة.

المصدر الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

تقدر المساحة الكلية للأراضي القابلة للزراعة في العالم بحوالي **3.200 مليون هكتار**، وهو ما يعادل 24% **فقط من المساحة الإجمالية لسطح الأرض**. ويزرع حاليا نصف هذه المساحة تقريبا. وتعتمد إنتاجية الأراضي الزراعية أساسا على تكوين التربة وأسلوب إدارتها. فالتربة تحتوي على مكونات معدنية ومواد عضوية وحيوية دقيقة في توازن ديناميكي طبيعي تكونت مفرداته خلال ملايين السنين (العصور الجيولوجية). والإخلال بهذا التوازن نتيجة الضغوط البشرية والاستخدام السيء للأرض يؤدى إلى تدهور التربة في أعوام قليلة.

وتعتبر عملية تدهور التربة عملية معقدة تسببها عوامل مختلفة طبيعية وكيميائية وبيولوجية. ورغم أن تعرية التربة هو عملية طبيعية فإن النشاط البشرى قد زاد كثيرا من حدتها.

ويقدر المتوسط العالمي **لمعدل تعرية التربة في السنة ما بين نصف و2 طن لكل هكتار**، حسب نوع التربة ودرجة انحدار الأرض وطبيعة عملية التعرية. وتختلف معدلات تعرية التربة من منطقة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يتأثر 44% من الأراضي الزراعية بالتعرية بدرجات متفاوتة، وفى الهند يتعرض قرابة نصف الأراضي الزراعية لعمليات التعرية. وفى بعض المناطق – خاصة في الشرق الأدنى – تعد الرياح عاملا هاما من عوامل التعرية التي تؤثر في حوالي 35% من مساحة الأراضي في المنطقة .

وتنتج أهم مشكلات التغير في التربة وربما أخطرها من زيادة الرى. فيسود التشبع بالمياه والتمليح وارتفاع الصوديوم إذا استخدمت مياه ضعيفة الجودة في عمليات الري، أو استخدمت أساليب غير مناسبة لإدارة المياه (مثل سوء الصرف .... إلخ).

وتعتبر منطقة الشرق الأدنى من أكثر المناطق تعرضا لهذه الآثار، ففي العراق تشكل عمليات التمليح والتشبع بالمياه مشكلات في حوالي 50% من الأراضي المروية في وادي الفرات. وفى إيران خلقت عمليات التمليح وارتفاع الصوديوم مشكلات في 15% من الأراضي الزراعية. كما أثرت هذه العمليات في 25% من الأراضي الزراعية في الباكستان .

وتقدر الدراسات أن 15% من المساحة الكلية للأرض في العالم قد تدهورت بدرجات متفاوتة بسبب الأنشطة البشرية. ومن هذه المساحة تدهور نحو 55% بسبب التعرية بالمياه و28% بسبب التعرية بالرياح و12% بسبب التعرية بعوامل كيميائية (التشبع بالماء والتمليح .... إلخ).

وقد تبين أن الأسباب الرئيسية لهذا التدهور هي الإفراط في الرعي، الذي يعد مسؤولا عن تدهور نحو 34% من المساحة المتدهورة، وإزالة الغابات 29%، والأنشطة الزراعية 28%، والاستغلال المفرط للأرض 7%، والأنشطة الأخرى غير الرشيدة 1,2 % .

ويسمى تدهور الأرض في المناطق الجافة (القاحلة وشبة القاحلة والجافة شبة الرطبة) بالتصحر، الذي يعرف بأنه " **انخفاض أو فقدان الإنتاجية والتنوع البيولوجي للأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة للعوامل الطبيعية أو العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية**".

ولقد قدر أن نحو30% من المساحات المروية في الأراضي الجافة، و47% من الأراضي المحصولية المطرية، و73% من أراضي المراعي قد تأثرت بالتصحر على الأقل بدرجة متوسطة. وتعد أفريقيا والمنطقة العربية في مقدمة المناطق التي تأثرت فيها الأراضي بالتصحر. ولقد أوضحت عدة دراسات أن من عوامل زيادة التصحر في القارة الأفريقية حدوث فترات طويلة من الجفاف. فهذه الفترات الطويلة تؤدى إلى حدوث اضطرابات في التفاعلات البيولوجية في التربة بشكل يزيد من تدهورها وتصحرها. كما أن هناك شواهد قاطعة على أن الجفاف يؤدى إلى انتشار آفات كالجراد الذي يدمر النباتات مما يزيد الأوضاع سوءا.

2. تراجع الغطاء النباتي

يتراجع الغطاء النباتي بسبب توسيع الأراضي الزراعية والاستغلال المفرط للخشب، والرعي الجائر والحرائق الصيفية المتكررة، والمقالع العشوائية، والتوسع العمراني والنزوح، بالإضافة إلى الحروب والتغيرات المناخية، وهو ما يؤدي إلى التقلص المستمر للغابات في العالم وتدمير الغطاء النباتي.

المصدر: الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة

تعتبر الغابات ذات أهمية من الناحية البيئية، وتتمثل أهميتها في تأثيرها على المناخ، فوجود الغابات في منطقة يجعلها أكثر اعتدالا في درجة الحرارة وأكثر رطوبة من المناطق الخالية من الغابات.

كذلك تحتوي الغابات على الأصول الوراثية للنباتات، وتعتبر مراكز التنوع الحيوي وموطنا لكثير من الحيوانات خصوصا النادرة منها، مثل الحشرات المضيئة والحيوانات المفترسة والطيور، بالإضافة

إلى قيامها بعملية التمثيل الضوئي حيث تعمل على امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو وإعطاء الأكسجين، كذلك تعمل على امتصاص كميات كبيرة من الملوثات الهوائية المختلفة من الجو.

لذلك، فإن قطع الأشجار في الغابات لا يهدد الغطاء النباتي فقط، بل الإنسان والحيوانات التي تعيش فيها أيضا.

تقدر مساحة الغابات في العالم، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 1999 **بحوالي 3454 مليون هكتار وتشغل حوالي 6,26%** من مساحة اليابسة. وتتوزع هذه المساحة بين البلدان المتقدمة، التي تمتلك ما مساحته 1493 مليون هكتارا، والبلدان النامية والتي تمتلك حوالي 1961 مليون هكتار، وبذلك توجد النسبة الأكثر من الغابات في البلدان النامية 77،56%، أما الدول المتقدمة فنسبتها 23،43% وتتفاوت نسبة توزع الغابات بين الدول والقارات، وتأتي أميركا اللاتينية ودول الكاريبي في مقدمة دول العالم حيث تحتوي على 950 مليون هكتار، أما بقية قارات ودول العالم فتتفاوت المساحة والنسبة فيما بينها. وتشير دراسات الفاو إلى أن 60% من غابات العالم موجودة في 7 دول هي: روسيا الاتحادية، البرازيل، كندا، الولايات المتحدة، الصين، أندونيسيا وزائير، وأن استزراع الغابات في الوقت الحالي يشهد تزايدا واهتماما لاسيما منذ عام 1980 وحتى الوقت الحالي .

ولكي تكون الغابة رئة حقيقية سليمة وتقوم بدورها البيولوجي على أكمل وجه يجب أن تتعامل مع هواء الشهيق والزفير والغازات الأخرى، وهذا ما تقوم به الغابات فعلا، فقد أوضحت القياسات أن **كيلو متر مربع واحد من غابة استوائية يطلق في اليوم الواحد حوالي عشرة أطنان من الأكسجين**، ويمكن لنا أن نتصور مدى نقاء الهواء الجوي في مناطق الغابات الاستوائية حيث يطلق الكيلومتر المربع الواحد حوالي 3650 طنا من غاز الأكسجين في السنة الواحدة.

أما في **غابات المناطق المعتدلة فتتراوح كمية الأكسجين المنطلقة إلى الجو من 1 الى 3 أطنان في اليوم الواحد من الأكسجين**، تضاف للغابات كذلك ميزة انخفاض درجات الحرارة في محيطها

الحيوي، الأمر الذي يعطي لعملها بعدا آخر فيزيائيا وبيولوجيا غير امتصاص غاز الكربون وإطلاق غاز الأكسجين .

من جهة أخرى فمن المعروف أن الغطاء النباتي بشكل عام والأشجار بشكل خاص تمتاز بقدرة كبيرة على **ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة في الهواء على أوراقها**، وتبين من الدراسات أن كمية الغبار المتراكمة حول جذوع الأشجار الكبيرة تزيد من 5 إلى 10 مرات عن الكمية المترسبة في الأراضي غير المشجرة، ويترسب حوالي تسعة أطنان حول جذوع أشجار لكل هكتار من الغابة مما يؤدي إلى خفض نسبة الغبار بحوالي 30 إلى 40% في جو الغابة عن الحقول المجاورة. ويعود ذلك إلى كبر مساحة المسطح الورقي (Lifearea) الذي يتراوح بين 50 إلى 150 ألف متر مربع/هكتار.

❖دور الأشجار في درء أخطار الغازات

للأشجار دور هام في تنقية جو المدن من غاز ثاني أكسيد الكربون وبعض الغازات الأخرى، وفيما يلي دور الأشجار في درء أخطار الغازات :

- يقوم الهكتار الواحد من الغابات بامتصاص الغبار وتصفية حوالي 18 مليون متر مكعب من الهواء سنويا .
- يمكن لهكتار واحد من الغابات امتصاص ما بين 220 إلى 280 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون وإطلاق ما بين 180 إلى 240 كلغ من غاز الأكسجين .
- يحتجز هكتار واحد من غابة اللاركس Larix أكثر من 70 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكبريت وهكتار واحد من غابة الصنوبر الحرجي P. Sylvestris أكثر من 26 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكبريت .

Phoenix sylvestris	**Larix laricina**

- ينتج هكتار واحد من غابة اللزاب Juniperus 30 كلغ من الزيوت الطيارة المضادة للجراثيم التي تنظف جو الغابة من الأحياء الدقيقة .

- تفرز أوراق جنس الصنوبر Pinus موادا وزيوتا طيارة تنقي الجو من الجراثيم وتقضي حتى على جراثيم السل، لذلك ينصح بزراعتها في المصحات .

Pinus strobus	**Juniperus communis**

- تقضي مفرزات أشجار الشوح Abies على نسب كبيرة من جراثيم المكورات العنقودية .

- من المعروف أن التنفس والرياضة داخل الغابة ينعش الأعصاب ويريحها ويعطي الجسم راحة وخاصة غابات الأرز Cedrus التي يتكون تحت مظلتها نسب كبيرة من غاز الأوزون O3.

- تفرك أشجار الآس والحور والجوز والعرعر والزيزفون والكينا موادا مضادة للبكتيريا والفيروسات ومثبطة لنشاطها .

- تفرز غابات الكينا Eucalyptus موادا طاردة للبعوض .

Cedrus atlantica	**Abies koreana**
Juniperus thurifera **العرعر البخاري**	**Eucalyptus camaldulensis**

- تخفض الأجزاء الخضراء عدد الملوثات الصلبة للهواء حول المدن والمناطق الصناعية بنسبة 100 إلى 1000 مرة ويمكن أن تحتجز من 40 إلى 80% من الجزئيات المعلقة .

- تساعد الغابات والأشجار الكثيفة على الحد من سرعة الرياح التي تثير الغبار مما يؤدي إلى تناقص التلوث بحدود من 30 إلى 40 .%

- تمتص أنواع الصنوبر والقيقب Acer والتفاح Malus والسنديان أكاسيد النيتروجين Noxوتؤدي إلى تنظيف الجو من حوالي 50% من غاز ثاني أكسيد النيتروجين السام .

- يمتص كيلوغرام من الغابات ما وزنه 120 كلغ من غاز أول أكسيد الكربون السام .

- تساهم الأشجار بالحد من تركيز غاز SO2 في الهواء الجوي وتمتصه بكميات متفاوتة تتراوح بين 10 إلى 18 كلغ لكل كيلو غرام من الأوراق الجافة .

❖دور الغطاء النباتي والغابات في موازنة الكربون

إن الأراضي الزراعية والغابات كما يصنفها العلماء هي إحدى الوسائل الناجحة لإعادة توازن كربون الأرض، فالغابات والنباتات الخضراء هي بالوعة الكربون وإليها وحدها يعود امتصاص الكربون من الغلاف الجوي بكميات هائلة .

تقوم بامتصاص نسبة كبيرة من غاز الكربون بالجو محدثة بذلك توازن ديناميكي في نسبة الغازات الموجودة في الغلاف الجوي. وقد قدر معهد مراقبة البيئة العالمية إمكانية مساحة 130 مليون هكتار من الغابات امتصاص 660 مليون طن من الكربون كل عام. وأطلق على الاقتراح اسم «بنك الكربون» حيث تستطيع هذه المساحة من الغابات والتي تعادل ضعف مساحة فرنسا أن تمتص هذه الكميات الهائلة من الكربون لمدة ثلاثين سنة.

إن المخاوف من إزالة الغابات باتت أكثر جدية في الدول النامية. فعلا سبيل المثال ساهم قطع الأشجار في كثير من الدول الإفريقية بشكل كبير في انتشار التصحر، وأن الكثير من الدول

النامية ما زالت مستمرة وبشكل كبير في قطع الغابات الاستوائية لأغراض زراعية وتجارية. حيث أنه في معظم الدول النامية والفقيرة خصوصا أفريقيا، يبقى الحطب هو مصدر الطاقة الرئيسي.

يجد الإنسان في الغابات العديد من المنافع، فهي تعتبر المخزن الرئيسي للكربون في الأرض لذلك فإن تدمير مساحات واسعة من هذه الغابات وخاصة عن طريق حرقها يضيف كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئات الأخرى إلى الجو. تعتبر الغابات الاستوائية من أغنى غابات العالم في تنوعها الحيوي، ولهذا فإن أي عملية تدمير وإزالة لهذه الغابات سوف يكون لها مردود سلبي على أصناف الكائنات الحية المستوطنة هناك وعلى التنوع الحيوي نفسه. ورغم هذا، فإن العديد من الدول النامية تقوم بتدمير غاباتها واستغلالها من أجل المنفعة البشرية دون الأخذ بعين الاعتبار قيمتها الطبيعية والحيوية والبيئية للمنطقة. ولم يثمر الاهتمام العالمي والجهود الدولية في المحافظة على الغابات على حث الدول النامية على وضع الاستراتيجيات وإعداد الخطط اللازمة للمحافظة عليها، إذ أنها تعتبر مصدر رزق لعدد لا يستهان به من السكان. أن الأبحاث الجارية والجهود المبذولة لإيجاد مصادر دخل بديلة من الغابات مثل استخراج المواد الطبية أو غيرها من المنتجات الرائجة. لم تنجح حتى الآن في منع تدمير وإزالة الغابات.

3. تدهور المياه

بسبب التغيرات المناخية وتعاقب سنوات الجفاف بالإضافة إلى النمو الديمغرافي السريع والاستغلال غير المعقلن للمياه، أصبح ملايين البشر يعانون خصاصا في الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى مياه الري.

المصدر: منضمة الأغدية للأمم المتحدة

❖ندرة المياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا

يواجه الشرقالأ**دنى** وشمال أفريقيا (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيران، البحرين، تونس، الجزائر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) مشاكل عديدة مرتبطة ب ندرة المياه.

فالزراعة تستهلك 85% من مجمل المياه، وهو ما يعني أن نقص هذه المادة الحيوية سيكون له تداعيات أساسية على الأمن الغذائي والاقتصاد القروي. وتحتاج بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لأن تقوم بالتخطيط الاستراتيجي لمواردها المائية، حيث أن الاستخدام الأفضل لكل قطرة مياه أصبح إلزامياً.

إن حصة الفرد من المياه العذبة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا هي واحدة من أقل الحصص في العالم ومن المتوقع أن تنخفض بأكثر من 50% بحلول عام 2050.

حصة الفرد من المياه العذبة في الشرق وشمال أفريقيا 609 مترا مكعبا للفرد سنوياً (2012) في حين أن حصة الفرد من المياه العذبة عالمياً 6080 مترا مكعبا للفرد سنوياً (2012).

تقع 70% من إجمالي مساحة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مناطق صحراوية وجافة. في نفس الوقت تستخدم الزراعة في هذه المنطقة 85 % تقريباً من المياه العذبة المتاحة. كما يتدفق أكثر من 60% من الموارد المائية من خارج الحدود الوطنية والإقليمية.

❖المياه والأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

إن منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا هو واحد من أكثر الأقاليم ندرةً للمياه في العالم. وقد تدنت حصة الفرد فيه من المياه والتي هي 10%من المعدل العالمي بواقع 3/2 خلال الأربعين عاماً الماضية ومن المتوقع أن تقل بنسبة 50% في الخمسة وثلاثين عاماً القادمة إذا استمرت معدلات نمو السكان ونماذج الاستهلاك الحالية بنفس الوتيرة.

حصة الفرد من المياه العذبة:

- **في الشرق وشمال أفريقيا 609م^3 للفرد سنوياً**
- **عالمياً 6080م^3 للفرد سنوياً**
- **تدني هذه النسبة بما يعادل الثلثين خلال 40 عاما الماضية**
- **من المتوقع أن تقل بنسبة 50% في35 عاما القادمة**

كما أن المياه الجوفية التي أصبحت مصدراً مهماً للمياه في هذه المنطقة والتي شكلت الأساس للنمو السريع لاقتصاديات زراعية جديدة تشهد حالياً نضوباً كبيراً. ويتسارع تدهور جودة المياه والمنافسة عليها بين كل القطاعات.

في نفس السياق، فإن التغير المناخي الذي سينجم عنه ارتفاع الحرارة والجفاف والفيضانات وتدهور التربة سوف يشكل تهديداً إضافياً للموارد المائية والأمن الغذائي في المنطقة. ويمكن لذلك أن يسهم في انخفاض الإنتاج وأن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة الاعتماد الحالي لمنطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الواردات.

المياه هي العقبة الكؤود أمام الإنتاج الغذائي في كل بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتظل قضية محورية لا يمكن معالجتها من خلال اتجاه قطاعي ضيق. وهناك حاجة لرؤية مستدامة لطريقة استخدام المياه: التخصيص الكفء للمياه بين القطاعات والاستخدام المنتج للمياه المخصصة للزراعة هما عاملان حاسمان واستراتيجيان لإجراء تعديل لطريقة إدارة هذا المورد.

تجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى مساهمة القطاع الزراعي بمعدل 13 % في إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأدنى متراوحاً، باستثناء بعض بلدان الخليج، من 2% في الأردن إلى أكثر من 20% في السودان وسورية. ويوفر القطاع وظائف ودخول ل 38% من سكان الإقليم الناشطين اقتصادياً. وتساهم الصادرات الغذائية بقدر كبير في اقتصاد العديد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وكذلك في تغطية فاتورة الواردات الغذائية.

4. تلوث الهواء ومشكل التغيرات المناخية

تعتبر التغيرات المناخية نتيجة مباشرة لتزايد كمية انبعاث الغازات والاستعمال المفرط للطاقة والصناعات الملوثة مما أدى إلى تزايد ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض واتساع ظاهرة الجفاف.

بالنسبة للتعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة: التغير المناخي هو التغير الناجم عن النشاط البشري الذي يضاف إلى التقلب الطبيعي للمناخ المسجل على مدى فترات زمنية متماثلة.

خلال العقود الخمسة الماضية، شهدت جميع القارات تقلبات مناخية كبرى كانت ولا تزال موضوعا للعديد من الدراسات حول حدتها وحول استمراريتها أيضا. وقد تسببت هذه الاضطرابات المناخية في عدة كوارث طبيعية مدمرة كالأعاصير وذوبان الجليد والأمطار الطوفانية والفيضانات والانهيارات الأرضية والجفاف الحاد إلخ.

ويقول خبراء الفريق الحكومي الدولي المختصين في التغير المناخي (GIEC) أن الأرض تخضع ليس فقط للتغيرات المناخية الطبيعية ولكن أيضا لتغييرات مناخية ناتجة عن الأنشطة البشرية. هذه التغيرات المناخية التي تزعزع استقرار الأنظمة البيئية (التدهور والاستنزاف والقضاء النهائي على بعض الأنظمة) ، وتشكل ضغطا قويا على الموارد الطبيعية (الرعي الجائر وتدمير الغابات)

تجعل البلدان النامية أكثر تعرضا وهشاشة لأنها تعتمد بالأساس على الموارد الطبيعية وتفتقر إلى الموارد المالية والوسائل التكنولوجية والمهارات لمواجهة آثار التغير المناخي.

لذلك، فالاحتراز لم يعد فيه جدال. فهناك بالفعل على المستوى العالمي ارتفاع في متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي وحرارة المحيطات وذوبان الجليد والثلوج على نطاق واسع وارتفاع مستوى سطح البحار. ومن المرجح أن زيادة متوسط درجات الحرارة في العالم كله المسجلة منذ عام 1950 تعود إلى زيادة تركز الغازات المسببة للاحتباس الحراري. ولا أدل على ذلك من أن جميع القارات باستثناء القطب الجنوبي تعرضت للاحترار الناجم عن الأنشطة البشرية.

للتحكم في الانبعاثات قصد التخفيف من ارتفاع الحرارة (mitigation) يجب تنفيذ سياسات للحد من انبعاث غازات الدفيئة والرفع من التقاطها والزيادة في تخزينها.

ومع ذلك، حتى لو تمت السيطرة على انبعاث غازات الاحتباس الحراري فإن ارتفاع درجة الحرارة الناتجة عن النشاط البشري وارتفاع مستوى سطح البحار سوف تستمران لعقود من الزمن لأن صيرورة العودة إلى ما كان عليه المناخ من قبل تتطلب الكثير من الوقت (عقود وقرون).

وعليه أصبح من الضروري وضع استراتيجيات للتأقلم على المدى المتوسط والبعيد. ويستوجب وضع خطط للتكيف (أي ملاءمة الأنظمة الطبيعية أو البشرية مع التغير المناخي ومع آثاره) القيام أولا بتحليل هشاشة الأوضاع لأن التأثيرات المحتملة وقدرات التكيف ليست موزعة بالتساوي ما بين الأنظمة البيئية والاجتماعية. فالهشاشة مرتبطة بما تتعرض إليه الأنظمة ومدى حساسيتها ومدى قدرتها على التكيف مع تغير المناخ. ويتم تقدير التعرض والحساسية حسب

النماذج الكونية والإقليمية للتوقعات المستقبلية في ظل سيناريوهات مختلفة. ويشترط في التنبؤات المناخية على المستوى المحلي اعتماد مقاييس جغرافية دقيقة ومناسبة بناء على النماذج الكونية والإقليمية.

5. تهديد التنوع البيولوجي وتدهور الوسط الساحلي والبحر

يتجلى التنوع البيولوجي، أو التنوع الحيوي، على كل مستويات التنظيم (الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية)، ونلمسه في كل أشكال الحياة والموائل والنظم الإيكولوجية (الغابات المدارية والمحيطات والبحار ونظم السافانا الإيكولوجية والأراضي الرطبة والأراضي الجافة والجبال وغيرها) . غير أنه بسبب الضغط الديمغرافي والتنمية غير المستدامة، أصبحت عدة كائنات مهددة بالانقراض وزيادة تلوث السواحل.

لقد أدى أثر الأنشطة البشرية الذي زاد من ظهوره في السنوات الأخيرة النمو السكاني وتغير المناخ العالمي وانتشار الفساد والغش في استغلال الموارد الطبيعية إلى نقص كبير في التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية عبر العالم.

تفيد دراسة نشرت بمجلة تغير مناخ الطبيعة "Nature Climate Change" بأن التنوع البيولوجي حول العالم سيتأثر بشكل كبير إذا ارتفعت درجة الحرارة أكثر من درجتين مئويتين، لكن العلماء يقولون إن هذه الخسائر يمكن الحد منها إذا تم اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

كما تقول نفس الدراسة إن أكثر من نصف أنواع النباتات الشائعة وثلث الحيوانات من المتوقع أن تشهد انخفاضا خطيرا في نطاقاتها البيئية بسبب تغير المناخ. وقام فريق دولي من الباحثين بالنظر إلى تأثير ارتفاع درجة الحرارة على نحو 50 ألف نوع من الأنواع الشائعة من النباتات والحيوانات.

وقد فحص الباحثون السجلات الخاصة بدرجات الحرارة وسقوط الأمطار في البيئات الطبيعية التي تعيش فيها هذه الأنواع من النباتات والحيوانات، وحددوا الأماكن التي ستظل مناسبة لها للعيش في ظل عدد من السناريوهات المختلفة للتغير المناخي.

ويتوقع العلماء أنه إذا لم تبذل جهود كبيرة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن درجة حرارة الكون البالغة 2100 درجة ستؤدي إلى ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار أربع درجات فوق مستويات ما قبل المرحلة الصناعية.

وتقول الدراسة إنه وفقا لهذا النموذج، فإن نحو 34 في المئة من أنواع الحيوانات و57 في المئة من النباتات ستفقد أكثر من نصف النطاقات المعيشية الحالية الخاصة بها. وهو ما سيحدث تأثيرات كبيرة على البشر لأن هذه الأنواع تمثل أهمية بالنسبة لأشياء عديدة مثل الماء، وتنقية الهواء، والتحكم في الفيضانات، والدورة الغذائية، والسياحة البيئية.

وستكون الآثار المتوقعة على هذه الأنواع من النباتات والحيوانات كبيرة في بعض المناطق من العالم مثل منطقة جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا، وأمريكا الشمالية، ومنطقة الأمازون، واستراليا.

للوقوف على حجم المشاكل المرتبطة بالتنوع البيولوجي نورد الأمثلة التالية:

- **من بين 8.300 سلالة حيوانية معروفة، انقرض 8% و22% يتهددها خطر الانقراض.**
- **من بين 80.000 نوع شجري، تمت دراسة ما يقل عن 1% لمعرفة إمكانات استخدامه.**
- **تقدم الأسماك 20% من البروتين الحيواني لنحو 3 مليار إنسان. وتقدم عشرة أنواع فقط نحو 30% من كميات الصيد البحري الطبيعي، كما تقدم عشرة أنواع زهاء 50% من إنتاج قطاع تربية الأحياء المائية**
- **تقدم النباتات أكثر من 80% من الوجبة الغذائية البشرية. وتقدم خمسة محاصيل حبوب فحسب نحو 60% من الطاقة المتحصل عليها**
- **تعدّ الكائنات الدقيقة والفقاريات عاملاً رئيسياً في خدمات النظم الإيكولوجية، غير أن مساهماتها ما زالت تعاني من قلة المعرفة والتقدير من جانب بني الانسان**

كما تشير الدراسة إلى أن هناك تحرك سريع للتقليل من غاز ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى مما يتيح إمكانية منع فقدان التنوع البيولوجي من خلال خفض معدل ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فقط بدلا من أربع درجات. وهذا من شأنه أيضا كسب الوقت، لمدة تصل إلى أربعة عقود، من أجل تكيف النباتات والحيوانات مع الدرجتين المتبقيتين من التغير المناخي.

6. مشكلات البيئة الحضرية

تنتج المشاكل البيئية الحضرية بسبب إنتاج وتراكم النفايات بكل أنواعها ومشاكل المرور والإسكان مما خلق عجزا في توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية والضغط على الموارد الطبيعية.

❖عوامل تلوث البيئة الحضرية

يرتبط تلوث البيئة الحضرية بمستوى التطور الحضاري للإنسان، كما يختلف مستواه ومظاهره بنوع ومدى تطور الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها سكان المدن، وبوثيرة نمو العمران ومدى خضوعه للضوابط القانونية، وبمستوى النمو الديموغرافي بهذه المدن، كما أن له ارتباط بعوامل أخرى متعددة نذكر منها على سبيل المثال: مدى وعي الجهات المسؤولة من سلطات وهيئات منتخبة، ومصالح تقنية ومؤسسات إنتاجية بمشاكل التلوث، ومدى نجاعة الوسائل المستعملة للحد من آثاره، وكذا بمستوى وعي الساكنة بأهمية البيئة وضرورة العمل على الحد من تلوثها.

1–التصنيع: يعتبر من أهم العوامل الملوثة للبيئة، ذلك أن أثره يلحق كل مستويات البيئة فهو يلوث الأرض: بإلقاء النفايات الصلبة، والمياه: بالنفايات السائلة، والجو: بما يفرزه من غازات وغبار. كما أن هذا التأثير يلحق إضافة إلى الجو والبر، كذلك البحر.

2–النفايات الصلبة: تشكل النفايات الصلبة الناتجة عن المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف أنواعها: العلب المعدنية، البلاستيك، الورق، الأثواب، بقايا الطعام، عوادم السيارات القديمة إحدى أهم المعضلات التي تواجه البلديات على الصعيد الوطني والعالمي. وذلك لضخامة حجمها، من جهة، وصعوبة التخلص منها، من جهة ثانية.

وإضافة إلى بشاعة المنظر فإن هذه النفايات تؤدي إلى انتشار الروائح الكريهة الناتجة عن التعفن، والتي تترتب عنها أمراض مختلفة.

3–الصرف الصحي: يقصد بمياه الصرف الصحي جميع المياه المستعملة في المنازل إضافة إلى تلك التي تصرفها بعض المرافق العمومية كالمجازر والحمامات، فضلا عن النفايات العضوية التي تلقي بها بعض الوحدات الإنتاجية كمصانع الورق والمواد الغذائية، ودور الدباغة. ونظرا لاتساخ وعفونة هذه المياه فإنها قد تؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية.

ومعلوم أن الإنسان ابتدع شبكة الصرف الصحي بهدف التخلص من هذه المياه العادمة لكن في غالب الاحيان نجد هذه الشبكات تعاني من مشاكل واختناقات تؤدي إما إلى تسرب هذه المياه تحت الأحياء السكنية، أو إلى فيضانها، وتلويثها للأزقة والشوارع. فضلا عن خطر تسربها نحو الفرشاة المائية الباطنية. وأغلب هذه المشاكل ناتجة عن:

- قدم هذه الشبكات وتلاشيها.
- انعدام الدراسات اللازمة أثناء وضع هذه الشبكات، مما يجعلها تعاني مشاكل تقنية، إما على مستوى الانحدار، أو سعة التصريف، ذلك أن الشبكات الموضوعة بدون دراسة تقنية وعمرانية، لا يمكنها بأي حال أن تساير النمو الديموغرافي والعمراني السريع للمدن المغربية.
- غياب الصيانة الضرورية وبالطرق السليمة.
- ضعف مراقبة الأقسام التقنية البلدية، وترك حرية الربط بهذه الشبكات للمواطنين بدون مراعاة المعايير التقنية اللازمة. ويتم في بعض الأحيان إعادة استغلال هذه المياه عند نهاية الشبكة، لأغراض زراعية؛ بدون معالجتها، أو تصفيتها وهذه من أعظم المخاطر بالنسبة لتأثير مياه الصرف الصحي على حياة الإنسان.

4–البناء العشوائي واختلال التوازن البيئي: للحفاظ على التوازن داخل المجالات الحضرية بين البنايات المختلفة والمساحات الخضراء، ولضمان التهوية والإنارة الطبيعية الكافية وتوفير الشروط الصحية في السكن، يتم اعتماد تصاميم مختلفة لتنظيم العلاقات بين مختلف مكونات هذا المجال وضمان توازنها. وهذه التصاميم تتنوع حسب وظيفتها والحاجة إليها: فهناك التصاميم المديرية، وتصاميم التهيئة وتصاميم التنطيق. وتصاميم البنايات، إلخ.

ويهتم بعضها باستشراف آفاق توسع المدن وحاجيتها المستقبلية من الأحياء السكنية والأحياء الوظيفية الأخرى (صناعية، تجارية، إدارية، سياحية ...) والمرافق العمومية والترفيهية، والمساحات الخضراء. ويهتم البعض الآخر بتنظيم وهيكلة ما هو قائم بهدف الحفاظ على التوازن بين عناصر المجال. ويدقق البعض الآخر منها نوع البنايات وعلوها ومساحة مجالاتها الخضراء وسعة طرقها.

إلا ان من بين المعضلات الأساسية التي تعاني منها المدن العربية حاليا، تنامي البناء العشوائي بشكل سريع، بسبب الضغط السكاني على المدن، افتقار هذه المدن الى التصاميم الضرورية كتصاميم التهيئة، ضعف مراقبة البلديات لقطاع التعمير على مستوى احترام التصاميم، التراخي

في زجر المخالفات، انتشار المضاربات العقارية. وهي ظواهر جد خطيرة تأثر أثرا بالغا على البيئات الحضرية وتساهم في تلويثها على مستويات عديدة أهمها:

- اختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء.
- تدمير الحزام الأخضر للمدن.
- انتشار أحياء لا تتوفر على الشروط والمعايير الصحية الأساسية للسكن اللائق.
- الافتقار إلى التجهيزات الأساسية المرتبطة بالصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة.

وعموما فإن هذه العوامل تحول السكن العشوائي إلى أحد أخطر عوامل اختلال التوازن داخل البيئة الحضرية بالدول العربية. حيث يسمح بتناسل علب إسمنتية تفتقر إلى التهوية الضرورية والإنارة الطبيعية الكافية، كما تفتقر إلى كل شروط السكن الصحي، مما يعرض حياة سكانها لآفات جد خطيرة.

5–مراقبة السلع والمواد الاستهلاكية: من أحدث مظاهر التلوث، تلوث المواد والسلع المستهلكة، وهو ما يفرز ظهور حالات تسمم في أوساط المستهلكين. وهذه الحالات تنتج في غالب الأحيان عن عاملين أساسيين:

- انعدام شروط الوقاية الصحية في المحلات التجارية وأماكن عرض وتخزين السلع الاستهلاكية.
- ضعف ومناسبتية المراقبة الصحية، من طرف المؤسسات والأجهزة المختصة، على مواد الاستهلاك وهو ما يعرض حياة المستهلكين للخطر.

ويكفي أن نشير في هذا الباب إلى الكميات التي تضبطها المصالح المختصة في بعض المناسبات، من المواد الاستهلاكية الفاسدة، والتي انتهت مدة صلاحية استهلاكها.

الحصة الثانية: يوم 14 دجنبر 2015 (11.45 -12.30)

الفصل الثاني: مفهوم الغش والفساد ومختلف أسبابه واشكاله و آثاره على البيئة

يعتبر موضوع الفساد موضوعًا معقدًا، له ارتباطات مباشرة وغير مباشرة بحسن تدبير الموارد بصفة عامة ومن تم بالنمو الاقتصادي للدولة.

لذلك فإن مكافحة الفساد، لاسيما في مجال البيئة تستدعي تحديد المقصود بهذا المفهوم، وبيان أسباب انتشاره، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة، وطرق مكافحتها، والتقليل من آثارها السلبية، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته وفق آليات مناسبة.

I. محاولة تعريف الفساد (البيئي)

تتنوع التعريفات الخاصة بمفهوم الفساد وذلك كما يلي:

- **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد (بصفة عامة) بأنه:**

كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته".

- **يعرف البنك الدولي الفساد على أنه:**

سوء استغلال للسلطات العامة لتحقيق أرباح شخصية أو لإفادة مجموعة يكون هو من بينها".

يرى أغلب المختصين بأن:

الفساد في مجال البيئة هو خروج عن القوانين والأنظمة البيئية (عدم الالتزام بهما)، أو استغلال غيابهما، من أجل تحقيق مصالح اقتصادية مالية وتجارية، سياسية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة، للفرد مصالح شخصية معها.

الفساد هو خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع.

- **يقدم بنك التنمية الآسيوي التعريف التالي حول الفساد:**

يشمل الفساد السلوك الصادر عن الموظفين الرسميين في القطاعات العامة والخاصة، بحيث يثرون أنفسهم بشكل غير لائق وغير قانوني و/أو الأشخاص القريبين منهم. أو إغراء الآخرين بعمل ذلك، وذلك عن طريق استغلال مناصبهم".

- **يعرف قانون مكافحة الفساد في جمهورية كوريا الفساد إنه:**

يعتبر عملا فاسدا " استغلال الموظف العام لمنصبه أو سلطته أو قيامه بخرق القوانين والضوابط فيما يتعلق بالواجبات وذلك للسعي لجني أرباح له أو لأي أطراف أخرى".

- **يعرف المعهد القانوني للمحاسبة والتمويل العام للمملكة المتحدة الفساد على إنه:**

تقديم ومنح وحث أو قبول الإغراءات أو المكافآت التي قد تؤثر في أعمال أي شخص .أي أن الشخص الذي يتلقى رشوة أو مكافأة أو حافز لأداء عمل أو التواني عن عمل أمر ما يعارض ما يمليه عليه/ عليها الواجب مقابل تلقي مزايا من آخر."

وبشكل عام يمكن ملاحظة ملازمة العنصرين التاليين لفعل الفساد (بصفة عامة بما فيها الفساد البيئي):

أولاً: مخالف للقانون والنظام وتعليمات المنصب العام وغير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع.

ثانياً: سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله يهدف إلى خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية.

وبالنتيجة فإن الفساد البيئي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة وبالموارد الطبيعية.

هناك مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن ظاهرة الفساد وهي متشابهة ومتداخلة في كثير من الأحيان وهي:

- **الاحتيال**: يشمل الخيانة أو الخداع أو التحفظ أو خيانة الأمانة التي يتم استخدامها لتحقيق بعض الفائدة غير العادلة أو غير الشريفة؛
- **الرشوة**: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة؛
- **المحسوبية**: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها؛
- **المحاباة**: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة؛
- **الواسطة**: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة؛
- **نهب المال العام**: أي الحصول على أموال الدولة أو الموارد الطبيعية والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة؛
- **الابتزاز**: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

II. بيئة الفساد وأسباب انتشاره

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد في مجال البيئة وتفشيها بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك تحركه المصلحة الذاتية، فهناك مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بمنظومة الفساد. غير أن أهمية هذه الأسباب تختلف من مجتمع لآخر. فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد البيئي بينما يكون في مجتمع آخر سببا ثانويا.

وبشكل عام يمكن ملاحظة ملازمة الفساد للبيئة التي تنتعش فيها الظواهر التالية:

1. انتشار الفقر والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق البيئية والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم القائمة على تغليب المصلحة الذاتية والآنية.

2. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف أو غياب الرقابة الداخلية بما فيها الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات.

3. زيادة فرص ممارسة الفساد في المراحل التي تشهد ظروفا خاصة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مثل، ويساعد على ذلك سوء تدبير الأجهزة المختصة في مجال الحفاظ على البيئة وتطبيق القوانين الازمة لذلك، وهو ما يوفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على القيام بعمله.

4. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى الأجهزة المعنية لمكافحة الفساد البيئي، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية أو عقابية بحق عناصر الفساد.

5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

6. ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق غير مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة، مثل التنافس غير العادل للحصول على رخص استغلال المقالع بطرق عشوائية.

7. عدم وجود قوانين وتعليمات وإرشادات مكتوبة للعاملين داخل الأجهزة المكلفة بالسهر على حسن تدبير الموارد البيئية (مدونات السلوك) تبين الحقوق والواجبات لكل منهم في المعاملات الرسمية، مما يفتح الباب لممارسة الفساد تحت باب الادعاء بعدم المعرفة.

8. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد البيئي (مثل جمعيات الحفاظ على البيئة، وقاية المستهلك، مؤسسات البحوث البيئية المتخصصة) في المشاركة في الرقابة على السياسات والبرامج البيئية المتبعة.

9. عدم وجود تشريعات وأنظمة وقوانين وتعليمات تساعد على مكافحة الفساد البيئي، وتفرض عقوبات رادعة بحق من يمارسونه.

III. أنواع وأشكال الفساد البيئي

يختلف شكل الفساد البيئي حسب الجهات التي تقوم به، أو المصالح التي يهدف إلى تحقيقها من يقوم بالفساد، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة حكومية أو أهلية، وقد يكون الهدف من ورائه مصالح مادية أو مصالح سياسية أو مكاسب اجتماعية.

يمكن تقسيم الفساد البيئي إلى عدة أقسام حسب الباحثين:

1. فساد صغير/فساد كبير

- **فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين (فساد صغير):**

وينتشر هذا النوع من الفساد لدى الموظفين الصغار في الأجهزة العمومية ويكون بأخذ رشوة للتغاضي عن اختلالات بيئية أو استغلال عشوائي للموارد البيئية أو لتقديم خدمات تخالف مقتضيات القوانين الأنظمة البيئية الجاري بها العمل.

- **كبار الموظفين والمسؤولين (فساد كبير):**

بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وقد يمارس الفساد مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويمثل ذلك أخطر أنواع الفساد لأنه أعم وأشمل ويسبب الضرر للمجتمع في جميع الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

2. فساد أسود/ فساد أبيض / فساد الرمادي

- **الفساد الأسود**

وهو ذلك السلوك الذي يتفق الجمهور على إدانته وضرورة معاقبة مرتكبيه.

- **الفساد الأبيض:**

وهو ذلك السلوك الذي يتغاضى عنه الجمهور ولا يميلون إلى معاقبة مرتكبيه.

- **الفساد الرمادي:**

وهو نوع من الفساد يتوسط بين النوعين السابقين حيث يكون في الحالات التي تطالب فيها عناصر معينة في المجتمع إدانة مرتكبيه في حين يبقى الرأي العام مترددا في ذلك.

3. فساد داخلي / فساد خارجي

الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسة أو الدول فقط، فقد يكون الفساد عابرا للحدود ومصدره شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية.

وتمارس العديد من الشركات العالمية الكبرى التي تمتد عبر الحدود العديد من السلوكيات التي تشكل صورا للفساد الخارجي كاللجوء للضغط على الحكومات من أجل فتح الأسواق لمنتجاتها أو من أجل الحصول على عقود امتياز لاستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنى التحتية، كما قد تلجأ إلى أساليب الرشوة للمسؤولين في المناصب العامة لضمان الحصول على هذه الامتيازات، أو لتصريف بضائع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات.

ونظرا لما يمكن أن يلحقه الفساد من أضرار ليس على المستوى المحلي فحسب بل وأيضا على المستوى الدولي خاصة في ظل التوجه نحو حرية التجارة وحرية المنافسة، فقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية والكتل الاقتصادية الدولية إلى إبرام اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، حيث أعدّت الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ويمكن تحديد مجموعة من صور وأشكال الفساد يمكن أن ترتبط بمجال البيئة كما يلي:

1. **استغلال المنصب أو المركز** من قبل الأشخاص المهمين مثل الموظفون السامون للحصول على العمولات المالية من أشخاص آخرين لهم مصالح معينة مقابل تسهيل حصولهم على امتيازات خاصة باستغلال الموارد الطبيعية أو التقليل من الآثار على البيئة المترتبة على مشاريع الخدمات العامة، والبنية التحتية للدولة (مشاريع الطرق، والماء والكهرباء، والصرف الصحي، وغيرها)، أو الحصول على رخص استغلال الموارد البيئية (المناجم، المقالع، الغابات، وغيرها) دون التزامهم بالشروط الخاصة بذلك خاصة ما يتصل بالاستغلال العقلاني والتقليل من الآثار والمخاطر الناجمة عن هذا الاستغلال.
2. **غياب النزاهة والشفافية** أي الصدق والمساواة والعدالة والوضوح في تدبير واستغلال الموارد الطبيعية (أي ملائمة المشاريع التي تحتاج الحكومة لتنفيذها لمصلحة البلد مقابل أجر مادي

للشركات والمؤسسات المعنية، مع ضرورة المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى حق الأجيال القادمة في هذه الموارد).

3. **وجود المحسوبية والمحاباة والواسطة** في تعيين المسؤولين المكلفين بتنفيذ المقتضيات القانونية والتنظيمية والإجراءات الرامية لحسن تدبير البيئة والموارد الطبيعية على حساب الكفاءة، أو قيام أحد المسؤولين بتوزيع التراخيص والامتيازات المتعلقة باستغلال الموارد على فئات معينة تخصه، أو مناطق جغرافية معينة لتحقيق أهداف سياسية أو شخصية.

4. **سرقة الموارد المالية أو الطبيعية أو الممتلكات العامة** الواقعة تحت سيطرة الشخص المسؤول الفاسد، مثل سرقة الخشب أو مواد المناجم والمقالع (الرمال).

IV. آثار الفساد على البيئة والمجتمع

للفساد نتائج سلبية على مختلف نواحي الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع افراداً ومؤسسات. من بين هذه الأثار نذكر ما يلي:

1. تأثير الفساد على الموارد الطبيعية

- **استنزاف الموارد الطبيعية:**

بحيث تشكل المخزون الطبيعي الذي لا دخل للإنسان في وجوده والذي يعتمد عليه في حياته. لذلك فإن الفساد يؤثر على الموارد المتجددة والموارد غير متجددة.

الموارد المتجددة: هي مجموعة الموارد الموجودة في البيئة والتي تتجدد وتتوالد ذاتياً مثل موارد الطاقة المختلفة؛

أما **الموارد غير المتجددة:** هي مجموعة الموارد الموجودة في البيئة على شكل رصيد ثابت حيث أن ما يؤخذ منها لا يعوض (مثل النفط).

ومن بين مظاهر استنزاف الموارد الطبيعية نذكر ما يلي: استنزاف التربة الزراعية مما يؤدي إلى التصحر، الرعي الجائر، إزالة الغطاء النباتي، الاستنزاف المتزايد للماء، الصيد الجائر للحيوانات البرية، استنزاف المعادن، استنزاف الوقود الأحفوري، تجريف التربة الزراعية، الزحف العمراني.

- **التلوث البيئي:**

للفساد آثار بليغة على تلوث البيئة، بحيث غالبا ما يساهم في تلوث الهواء، تلوث المياه السطحية والجوفية، تلوث التربة، التلوث الإشعاعي، الضوضاء، التلوث الضوئي.

- **التلوث البيولوجي:**

يؤدي الفساد البيئي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث الهواء ومن تم إلى اختلال الأنظمة البيئية، وهو ما يؤدي في بعض الأحيان إلى التلوث البيولوجي. وينشأ هذا التلوث من وجود كائنات حيه مرئية أو غير مرئية نباتية أو حيوانية كالبكتيريا. ومن أسباب حدوثه:

- اختلاط هذه الكائنات بطعام الانسان أو بالماء.
- التخلص من مياه المجاري والصرف الصحي قبل معالجتها.
- تلوث مياه الشرب بمسببات الأمراض المعوية.
- انتشار القمامه في الشوارع، إلخ.

- **التلوث الكيميائي:**

هو تلوث ناتج عن تفشي الفساد في المجال الصناعي. ومن بين أسباب حدوث نذكر ما يلي:

- التصنيع العشوائي للمواد الكيميائية.
- إلقاء المواد الكيميائية في المياه.
- التخلص العشوائي من نفايات الأنشطة الصناعية مثل السيانيد.
- الاستخدام العشوائي للجزيئات الكيميائية في الزراعة.

- **التلوث الاشعاعي:**

هو تسرب المواد المشعة الى أحد مكونات البيئة. ويعتبر التلوث الاشعاعي من أخطر أنواع التلوث لأنها لاتشم ولا ترى ولا تحس وتنتقل إشعاعاتها في كل مكان بسرعه ويسر وتتسلل الى الجسم دون أي مقاومه ودون أن تترك أي أثر. ومن بين أقسام المواد المشعة نذكر الاشعاعات ذات الطبيعة الموجية (كهرومغناطيسية) والاشعاعات ذات الطبيعة الجسمية.

2. تأثير الفساد على النواحي الاجتماعية

يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم في انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم بسبب غياب القيم وعدم تكافؤ الفرص، والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات المهمشة.

3. تأثير الفساد على الاقتصاد

يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف والذي يشكل شرطا أساسيا لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية، مما يؤدي الى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

4. تأثير الفساد على حقوق المواطن

يؤثر الفساد سلبا على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات. كما يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة حتى وإن كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية.

في نفس الإطار، يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز المؤسسات غير المهيكلة، وهو ما يحول دون إقامة دولة حديثة ويسيء إلى سمعتها. كما يقلل الفساد من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين، وعدم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة.

الحصة الثالثة: يوم 14 دجنبر 2015 (13.00- 14.00)

الفصل الثالث: مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية وأهمية المراجعة البيئية في هذا المجال

I. المجهودات المبذولة لمعالجة الغش والفساد في القضايا البيئية

يتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي يساعد فهمها في مكافحته وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كما يلي:

1. المحاسبة

وتعني أن الأجهزة والأشخاص الذين يتولون مهام عمومية، يخدمون من خلالها القضايا البيئية يتعرضون للفحص والمساءلة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والهيئات المختصة الأخرى ومن طرف المسؤولين السامين، مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم.

ويمكن أن تؤدي هذه المحاسبة إلى المتابعة في ثلاثة جوانب وهي:

1. **المتابعة القانونية:** أي مطابقة تصرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإذا ثبت وجود تجاوز للقانون تتم محاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون لدى الجهات القضائية.

2. **المتابعة الإدارية:** أي تعرض الأفراد العاملين في مؤسسة حكومية للفحص والمتابعة والتقييم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة.

3. **المتابعة الأخلاقية:** وتعني مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل: الأمانة في العمل، والصدق في القول، والعدالة في المعاملة، وغير ذلك من الصفات. وعند ثبوت تجاوز أحد هذه الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم مساءلته ومحاسبته من قبل الجهات المسؤولة عنه.

2. المساءلة

وتعني ضرورة تقديم الأجهزة المعنية والأشخاص المسؤولين الذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير وحسابات دورية، أي مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، وبشكل تفصيلي، يوضح الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

وتعني المساءلة كذلك حق المواطنين العاديين الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال هذه الأجهزة والإدارات العامة. وذلك من أجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء مع أسس التدبير الحكيم للموارد البيئة، ومدى اتفاق أعمالها مع القانون والأنظمة الجاري بها العمل.

3. الشفافية

تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.

وتتصل بجانبين: **الأول** يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها، ويتعلق الجانب **الثاني** بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون.

في منظور الأجهزة العليا للرقابة هي نقيض الغموض أو السرية في العمل. أي توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العمومية للرأي العام والمواطنين الراغبين في الاطلاع على أعمال الأجهزة العمومية وما يتعلق بها من جوانب ايجابية أو سلبية على حد سواء دون إخفاء.

4. النزاهة

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات عملية.

ونظرا لآثار البليغة التي يحدثها الفساد في المجال البيئي لاسيما فيما يخص استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة، ونظرا لتعدد أسبابه فإن مكافحته تتطلب منظومة متكاملة (خطة شاملة ومستمرة) تشارك فيها كل مؤسسات المجتمع العامة والأهلية والخاصة للعمل على تقليل الفساد وتقليل المجالات التي تساعد على إيجاده، وتعزيز طرق اكتشافه عند حدوثه، ووضع إجراءات وعقوبات رادعة على من يسلك هذه السلوكيات.

ويمكن اتباع وسائل سياسية وقانونية لمكافحة الفساد البيئي كما يلي:

1. وضع نظام لجمع **المعطيات** حول البيئة مع إعداد تقارير سنوية عن الحالة البيئية.

2. صياغة وتحسين **القوانين** التي تحارب الفساد البيئي بجميع مستوياته، مثل القوانين التي توضح شروط استغلال الموارد الطبيعية والحد من الآثار الجانبية للمشاريع على البيئة، وتخفيض نسبة التلوث، إلخ. مع إدماج الاتفاقيات الدولية في التشريع الوطني.

3. تفعيل **الرقابة** الصادرة عن الجهات التشريعية المتمثلة التي تسمح بالمساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، من خلال النقاش العلني لأعمالهم لحل القضايا البيئة للبلد.

4. دعم وتعزيز دور **الأجهزة العليا للرقابة** وهيئات الرقابة العامة التي تشرف على أعمال الحكومة، واستحداث مؤسسات رقابية لهذا الغرض تنظر في شكاوى المواطنين ضد الجهات الحكومية والموظفين المسؤولين في حالة وجود سوء استخدام للسلطة لأغراض ومصالح خاصة، وغياب الوضوح في الإجراءات وخطوات ممارسة الوظيفة العامة.

5. وضع آليات **تحفيزية** للفاعلين الاقتصاديين للمحافظة على البيئة مع تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

6. التركيز على البعد **الأخلاقي** في محاربة الفساد البيئي القائمة على النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة وغير ذلك من الأخلاقيات، وذلك من خلال تطبيق القوانين الداعمة لهذه الأخلاقيات (مدونات السلوك في المهن العامة والاهلية والخاصة).

7. تنمية دور المواطنين في مكافحة الفساد البيئي من خلال برامج **توعية** تساعد على نشرها وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية لتوضيح مخاطر الفساد وآثاره السلبية على البيئة والمجتمع.

II. دور وأهمية المراجعة البيئية في مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية

تعتبر الأجهزة العليا للرقابة كل من الاحتيال والفساد مشاكل تؤثر على كافة دول العالم بدرجات متفاوتة وأنه يتعين على الأجهزة السعي لخلق بيئة تحول دون وجود الاحتيال والفساد.

اتفقت أجهزة الرقابة العليا في إعلان ليما الذي تبنته الأنتوساي في عام1977 على القيام بالأعمال التالية من أجل مكافحة الاحتيال والفساد إذا ما أمكن ذلك:

1. **السعي لإيجاد مستوى دقيق لاستقلالية واتساع الأفق المالية والتشغيلية للتغطية الرقابية.**
2. **اتخاذ دور أكثر فعالية في تقييم دقة وفعالية نظم الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتابعة الشديدة لتوصيات الأجهزة الرقابية.**
3. **تركيز الاستراتيجية الرقابية بشكل أكبر على الجوانب والعمليات التي تميل إلى الاحتيال والفساد عن طريق وضع مؤشرات فعالة وعالية الخطورة للاحتيال.**
4. **إنشاء وسائل فعالة للنشر العام لتقارير التدقيق والمعلومات المتصلة بذلك بالإضافة إلى تأسيس علاقة جيدة مع وسائل الأعلام.**
5. **إعداد تقارير رقابية مفهومة للعامة.**
6. **الأخذ في الاعتبار التعاون والتبادل الملائم للمعلومات مع الجهات الوطنية والدولية الأخرى التي تحارب الفساد.**
7. **تكثيف عملية تبادل الخبرات حول الاحتيال والفساد مع أجهزة الرقابة العليا الأخرى.**
8. **تشجيع عملية تأسيس إجراءات إدارية خاصة بالموظفين بالنسبة للخدمات العامة التي تختار وتحتفظ وتشجع الموظفين النزهاء والأكفاء.**

وكما هو موضح في إعلان ليما الذي تبنته الأنتوساى في عام1977 فقد اتفقت الأجهزة على وجوب استقلاليتها وأن يكون لها تفويضات كافية تساهم بصورة فعالة في الحرب ضد الاحتيال والفساد.

ما هي الرقابة والمراجعة البيئية؟

من حيث المبدأ لا تختلف الرقابة والمراجعة البيئية عن أنواع الرقابات الأخرى التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والتي قد تعالج قضايا تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

يستخدم مصطلح الرقابة والمراجعة البيئية في سياق عمليات الرقابة الخارجية المستقلة، المعروفة أيضا باسم رقابة القطاع العام. وتستخدم عموماً ثلاثة أنواع واسعة من الرقابة والمراجعة في رقابة القطاع العام: الرقابة المالية، رقابة المطابقة ورقابة الأداء.

1. الرقابة المالية

تهدف المقاييس المتعلقة بالجوانب البيئية لعمليات الرقابة المالية إلى تمكين المدقق من إقامة الدليل بخصوص ما إذا قامت الهيئة الخاضعة للرقابة بتحديد التكاليف والالتزامات البيئية (بما فيها الديون الطارئة) والأصول البيئية وبتقييمها والإبلاغ عنها بصورة مناسبة.

تصدر المقاييس المستعملة من مصادر ذات السلطة أو غير ذات السلطة:

مصادر المقاييس ذات السلطة

هو مصدر يقع ضمن مفهوم "الممارسة المحاسبية المقبولة عموما في الاختصاص الذي تقوم الهيئة الخاضعة للرقابة بالإبلاغ في إطاره. وتشمل هذه المصادر:

- المعايير التفويضية الصادرة عن هيئة ذات سلكة تقوم بوضع المعايير
- معايير صادرة عن هيئة أخرى معترف بها
- معايير دولية صادرة عن هيئة معترف بها

مصادر المقاييس غير ذات السلطة

يمكن أن يكون أي مصدر غير ذي سلطة يمكن أن يكون أي مصدر يعتبره المدقق مناسبا لتحقيق هدفه بشرط أن يجري تقييما للمخاطر. ويمكن أن تشمل:

- التوجيهات الصادرة عن هيئة مهنية ذات علاقة
- المصادر الجامعية

2. الرقابة على المطابقة

تهدف المقاييس المتعلقة بالرقابة على المطابقة البيئية إلى تمكين المدقق من إقامة الدليل على ما إذا قامت الهيئة الخاضعة للرقابة بتنفيذ النشاط البيئي طبقا للالتزامات المعمول بها.

مصادر المقاييس ذات السلطة

يفيد مصطلح "الالتزام" ما يجب على الهيئة الخاضعة للرقابة الالتزام به، ويجوز أن يكون ذلك التزاما قانونيا مباشرا أو التزاما ناجما عن واجب الالتزام بسياسة سلطة تنفيذية عليا. لذبك يمكن أن تشمل المصادر ذات السلطة:

- القوانين الوطنية الصادرة عن البرلمان أو أي قواعد أخرى يتم وضعها ضمن قانون ولها قوة القانون
- الاتفاقيات الدولية مثل المعاهدات التي يتم سنها من قبل أجهزة تابعة للأمم المتحدة
- العقود
- التوجيهات السياسية
- المعايير الملزمة بما فيها التقنيات والإجراءات والمقاييس النوعية

3. الرقابة على الأداء

تهدف المقاييس المتعلقة بالرقابة على الأداء إلى تمكين المدقق من تكوين رأي بخصوص إحدى المسألتين التاليتين أو بخصوص كلتيهما:

- صدق مؤشرات الأداء المستعملة من قبل الهيئة الخاضعة للرقابة عندما تبلغ عن أدائها في إنجازها للنشاط البيئي.
- إن كانت الهيئة أنجزت النشاط البيئي بصورة فعالة وبكفاءة واقتصاد طبقا للمقاييس ذات السلطة وغير ذات السلطة.

مصادر المقاييس ذات السلطة

➢ **يمكن أن يتم تحديد مؤشرات الفعالية والكفاءة والاقتصاد انطلاقا من:**

- القوانين والأنظمة الجاري بها العمل
- السياسة الرسمية للحكومة بالنسبة إلى النشاط
- مفروضة بشكل آخر على الهيئة الخاضعة للرقابة
- معايير مقبولة عموما وصادرة عن هيئة معترف بها

➢ **قواعد تتعلق بالممارسة المهنية صادرة عن هيئة معترف بها**

مصادر المقاييس غير ذات السلطة

يمكن أن يكون أي مصدر يعتبره المدقق مناسبا لتحقيق هدفه بشرط أن يقوم بتقييم المخاطر (لا تطبق، أو غير مناسبة أو منحازة). ويمكن أن يشمل هذا المصدر:

- الخبراء الخارجيين
- الجهاز الرقابي ذاته
- المصادر الجامعية

وتستخدم رقابات الالتزام لتقييم مدى الالتزام بالسلطات المنفقة والقوانين والاتفاقيات والسياسات البيئية.

غالبا ما يتم تصنيف الرقابة على الأداء المتعلقة بالبيئة باعتبارها واحدا من خمسة أنماط وهي:

- الرقابة على المراقبة الحكومية للالتزام بالقوانين البيئية.
- الرقابة على أداء البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة.
- الرقابة على أثر البرامج الحكومية الأخرى على البيئة.
- تقييم السياسات والرامج البيئية المقترحة.

1.3. الرقابة على المراقبة الحكومية للالتزام بالقوانين البيئية

غالبا ما يتم تكليف وزارة هامة للبيئة من أجل التأكد من أن القوانين تنفذ بصورة مناسبة من قبل الهيئات العمومية أو الهيئات الخاصة. يمكن أن تكلف بنشاطات مثل:

- إصدار رخص تحدد كمية أو تركيز المواد الملوثة المفرزة
- متابعة التزام الجهة المفرزة بهذه التراخيص
- متابعة الظروف البيئية للمساعدة على تحديد تجاوزات أخرى محتملة للقوانين
- المساعدة على تفسير القوانين وتوفير مساعدات أخرى للهيئات المنظمة في جهودها من أجل الالتزام بالقوانين
- واتخاذ الإجراءات التنفيذية عند حصول تجاوزات

2.3. الرقابة على أداء البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة

يمكن التعرف على البرامج البيئية انطلاقا من المخططات الحكومية والتقارير السنوية. أحيانا تجمع الحكومة برامجها البيئية في مخطط وتقرير بيئي واحد، وفي غياب مثل هذا المخطط يمكن للجهاز الرقابي أن يساعد على المسائلة بواسطة الإبلاغ عن السياسات والبرامج الحكومية المختلفة

الموجودة فعلا. وليقوم بذلك فإنه بإمكان الجهاز النظر في مشاغل البيئية الهامة التي تؤثر على بلده ثم تحديد البرامج التي أقامتها الحكومة وإعداد قائمة بها من أجل دراستها.

قد يجد الجهاز الرقابي أنه من المفيد التعرف على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل البيئية التي صادقت عليها الحكومة ثم تحديد البرامج التي أقيمت تنفيذا لتلك الاتفاقيات.

4.3. الرقابة على أثر البرامج الحكومية الأخرى على البيئة

إلى جانب البرامج التي تهدف أساسا إلى حماية البيئة أو تحسينها فإن كل النشاطات بما فيها نشاطات الحكومة تؤثر على البيئة بشكل من الأشكال وذلك من خلال انعكاساتها على المجال الذي يتم تنفيذها فيه. فعلى سبيل المثال فإن الهدف الرئيسي من بناء الطرقات هو تسهيل حركة الأشخاص والسلع، لكن بناء طريق ما له تأثير ثانوي ومباشر من خلال استعماله للأرض وتأثيره على مناخ المنطقة والمشهد. كما أن استعمال الطريق ينتج عنه أيضا تلوث الهواء والضجيج.

5.3. تقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة

تقوم الأجهزة في هذه الحالة بتقديم معلومات عن السياسات أو البرامج المقترحة من أجل الجواب عن السؤال هل البرنامج يعمل طبقا لمقتضياته القانونية وهل المقتضيات القانونية المعتمدة ذاتها تحتاج إلى تعديل للرفع من مردودية البرنامج أو لتحسينه بطرق أخرى ومن تم إصدار مقترحات بديلة.

تشير الورقة الإرشادية لمجموعة عمل الانتوساى للمراجعة البيئة المتعلقة بتطور واتجاهات المراجعة البيئية إلى أنه قد نتج عن المراجعات البيئية المنجزة من قبل الأجهزة العليا للرقابة التحسينات التالية على أدوات السياسة العامة والعمليات الحكومية ونظمها:

- تم زيادة نظم المساءلة المحاسبية المتعلقة بالتحكم في البيئة.
- تم مراجعة القوانين والتشريع واللوائح أو سن غيرها لحماية البيئة.
- تم تعزيز عملية تقييم التأثير البيئي.

- تم عمل تغييرات لتمويل خطط وبرامج ومشروعات بيئية.
- تم إجراء تحسينات على إدارة الكوارث وحسن الاستعداد لها.
- تم إجراء تحسينات لأجل تقديم برنامج دقيق يهتم أكثر بالبيئة.
- تم تعزيز المطابقة مع القوانين واللوائح القومية والاتفاقيات الدولية.
- تم توجيه التأكيد المتزايد على قياس الأداء وإعداد التقارير حول الموضوعات البيئية.
- تم توفير تدريب متعلق أكثر بالبيئة لموظفي الحكومة.
- تم إجراء تحسينات على تجميع وضبط البيانات البيئية.

مجال الكشف عن الغش والفساد

في إطار الاختصاصات الموكولة للمجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية

يتم الكشف عن الغش والفساد من طرف المستشار المقرر من خلال المهام الرقابية الموكولة إليه، في إطار الاختصاصات القضائية وغير القضائية الموكولة للمحاكم المالية وهي:

➢ **المهام القضائية:**

- **البت في الحسابات أو الرقابة المالية أو النظامية**
- **التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية**

أمثلة من المخالفات المرتبطة بالغش والاحتيال الواردة في مدونة المحاكم المالية:

أحاط المشرع المجلس الأعلى باختصاص قضائي هام يتمثل في التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية ونص على تلك المخالفات في المواد 54 و55 و56 من مدونة المحاكم المالية.

وقد ترتكب من طرف الآمرين بالصرف أو المراقبين الماليين أو المحاسبين العموميين او الموظفين والاعوان العاملين تحت إمرتهم، وهناك عدة مخالفات قد ترتبط بالغش أو الاحتيال وتشكل مجالا للتحقيق من طرف المراجعة علما أن المتابعة أمام المجلس في مجال التأديب المالي لا تحول دون تحريك الدعوى العمومية أمام أقسام الجرائم المالية بالمحاكم العادية. ونذكر من بين هذه المخالفات والتي قد ترتبط بالغش والاحتيال:

- إخفاء المستندات أو الإدلاء بوثائق غير صحيحة أو مزورة
- عدم احترام نظام الصفقات العمومية
- حصول الشخص لنفسه أو لغيره على منفعة غير مبررة
- مخالفة قواعد تدبير الممتلكات

- الحاق ضرر بجهاز عمومي يتحملون داخله مسؤوليات بسبب الاخلال الخطير في المراقبة أو الإغفال او التقصير في المهام الإشرافية.
- تحصيل موارد دون سند قانوني
- مخالفة نظام تحصيل الديون العمومية

➢ **المهام غير القضائية:**

- **مراقبة الأداء (مراقبة التسيير)**
- **مراقبة استخدام الأموال العمومية من طرف الجمعيات والهيئات التي تتلقى الدعم**
- **مراقبة استخدام الموال من طرف الجمعيات التي تدعو إلى الإحسان العمومي.**
- **التصريح الإجباري بالممتلكات**

عرف تاريخ 15 فبراير من سنة 2010 دخول الإطار القانوني المتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات حيز التنفيذ.

إن الغاية من هذه المنظومة القانونية هو تخليق الحياة العامة وتكريس مبادئ المحاسبة والشفافية وحماية الأموال العمومية وبهذا فإن إلزامية التصريح بالممتلكات تعكس إرادة المملكة المغربية في إرساء المزيد من قيم الاستقامة والنزاهة والمثالية، وذلك على غرار ما هو سائد في الدول الديمقراطية المتقدمة.

ولضمان فعالية واستقلالية مراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات أعطى المشرع للمجلس الأعلى للحسابات مهمة إيداع وتتبع ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات. وقد تعزز هذا التوجه من قبل مبادئ دستور 2011 ولا سيما الفصلين 147 و158 الذين ينصان على التوالي:

- الفصل 147: "...تُناط بالمجلس الأعلى للحسابات مهمة مراقبة وتتبع التصريح بالممتلكات... "
- الفصل 158: "يجب على كل شخص منتخبا كان أو معينا، يمارس مسؤولية عمومية، أن يقدم، طبقا للكيفيات المحددة في القانون، تصريحا كتابيا بالممتلكات والأصول التي في حيازته، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بمجرد تسلمه لمهامه، خلال ممارستها، وعند انتهائها.

ولتنزيل هذه المبادئ على أرض الواقع حتى تشمل جميع المسؤولين السياسيين والإداريين، سواء كانوا معينين أو منتخبين، تم إصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية.

وفي هذا الصدد صدر الظهير الشريف رقم 1.08.72 المتمم للظهير الشريف رقم 1.74.331 بشأن حالة أعضاء الحكومة وتأليف دواوينهم، وكذا الظهير الشريف رقم 1.08.73 المتمم للظهير الشريف رقم 1.02.212 القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. إضافة إلى ذلك وقع تتميم ثلاثة قوانين تنظيمية تهم المجلس الدستوري ومجلس النواب ومجلس المستشارين.

وفي نفس السياق تم تعديل ثلاثة قوانين أخرى تهم النظام الأساسي للقضاة ومدونة المحاكم المالية ومجموعة القانون الجنائي كما تم إحداث قانون جديد رقم 06-54 متعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات لبعض منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية وبعض فئات الموظفين أو الأعوان العموميين.

وفضلا عن ذلك، اتسمت القوانين المذكورة بالتكامل والشمولية حيث طالت مقتضياتها كل الجوانب المسطرية والإجرائية كمضمون التصريح وعناصره والفئات الخاضعة له والهيئات المكلفة بتلقي التصريحات ومسطرة تتبعها ومراقبتها وفضلا عن ذلك تم التنصيص على الجزاءات التي يستوجبها الإخلال بإلزامية التصريح وكذا السلطات التي تتخذها.

وتتوزع الفئات الملزمة بالتصريح كما جاء في النصوص المنظمة للتصريح الإجباري بالممتلكات كالتالي:

- الملزمون المزاولون لوظائف حكومية والشخصيات المماثلة، وهم: رئيس الحكومة، الوزراء، الوزراء المنتدبون والكتاب العامون إذا لزم الأمر، الشخصيات المماثلة لأعضاء الحكومة من حيث الوضعية الإدارية ورؤساء دواوين أعضاء الحكومة.
- أعضاء المحكمة الدستورية.
- نواب ومستشاري البرلمان.
- القضاة محاكم المملكة.
- قضاة المحاكم المالية.
- أعضاء الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.
- بعض منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية.
- بعض فئات الموظفين والأعوان العموميين.

وإجمالا يمكن تقسيم التصريحات الإجبارية للممتلكات التي جاء بها القانون إلى أربعة أنواع:

- التصريح الأولي عند التعيين أو الانتخاب في إحدى مناصب المسؤولية المستوجبة لإلزامية التصريح.
- التصريح التكميلي عندما تطرأ تغييرات على وضعية ممتلكات بعض الملزمين (قضاة محاكم المملكة، قضاة المحاكم المالية، بعض المنتخبين وبعض الموظفين والأعوان العموميين).
- تجديد التصريح الذي يتم في شهر فبراير كل سنتين أو 3 سنوات حسب الحالة.
- التصريح الذي يلي انتهاء المهام أو الانتداب لأي سبب باستثناء الوفاة.

إن عدم احترام إلزامية إيداع التصريح الإجباري بالممتلكات، وكذا الآجال المحددة وما نص عليه الإطار القانوني المنظم للتصريح الإجباري للممتلكات في هذا الصدد، يعرض صاحبه إلى العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجاري به العمل.

المحور الثاني: مكافحة الغش والفساد في القضايا البيئية من طرف الأجهزة العليا للرقابة

الحصة الرابعة: يوم 16 دجنبر 2015 (09.45- 9.00)

الفصل الأول. عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية

I. العوامل المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية

1. العوامل الثلاثة لمثلث الفساد

➢ **الحافز (أو الضغوطات)**

- أي الدافع أو الطمع أو الحاجة

بالنسبة للشخص المعني بالفساد

- قد يكون الحافز وراء الاحتيال أو الفساد ضائقة مالية يعاني منها الشخص
- انخفاض مستوى دخل الفرد يعد أحد أهم أسباب تفشي الفساد
- الجشع والرغبة في العيش برفاهية
- عندما يتعلق الأمر بالفساد الكبير غالبا ما يكون الدافع وراء ارتكاب الاحتيال والفساد هو الطمع وليس الحاجة

بالنسبة للموارد البيئة والطبيعية

- المواد الطبيعية ذات القيمة التجارية العالية، كالمبالغ الكبيرة من الإيرادات التي يمكن الحصول عليها من خلال استغلالها استغلالا سيئا
- عند نقص أو ندرة الموارد (الماء، الحيوانات، النبات، كسلع مربحة تباع في السوق السوداء)

➢ **الفرص**

- تنعكس في مدى الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين والموظفين ومدى سهولة وضع أيديهم على الأصول والمعلومات أو النظم
- وجود الفرص يكشف عن مدى وضوح وصرامة القواعد والسياسات المتعلقة بالسلوكيات المقبولة
- بالنسبة للموارد البيئية وجود الفرص غالبا ما يرتبط بالتعقيد التقني المرتبط بتنظيم وإدارة هذه القطاعات والمساطر المتبعة للوصول إلى المعلومات: التنظيم، الترخيص، الاستكشاف، الرصد، التوزيع، البيع، إعداد التقارير، إلخ.
- أحيانا بعد الموارد البيئية عن المركز ووجودها في مناطق نائية يزيد من صعوبة اكتشاف عمليات الاحتيال والفساد.

➢ **المبررات (أو السلوكيات غير السوية)**

- وهي القيم الأخلاقية والحجج التي تبرر للأفراد السلوك الاحتيالي والفساد
- عدم وجود هدف واضح ومشترك للمنظمة المعنية
- اعتبار سلوك الاحتيال والفساد غير مؤدي وأضراره صغيرة جدا بالمقارنة مع حجم المنظمة ومدخولها
- اعتبار أن التقدم المهني لا علاقة له بالجدارة والأداء
- ترسخ روح التسامح عن الاحتيال والفساد كقاعدة ثقافية داخل المؤسسة، وهذا العامل يعد خطرا جدا لأن ترسخ هذا المعتقد داخل المؤسسة يجعل من الصعب التراجع عنه (ترديد عبارة: الجميع يقوم بذلك)
- تتفاقم هذه العوامل في حالة ما إذا كان كبار المسؤولين في المؤسسة يقومون باستغلال السلطة لمصالحهم الخاصة أو السياسية

2. الرقابة الداخلية كآلية فعالة للحكامة الجيدة ولمكافحة الاحتيال والفساد

أظهرت التجربة أن العديد من التحديات المتعلقة بالفساد والاحتيال في قطاعات الموارد البيئية والطبيعية قد تكون بسبب الضعف التأسيسي والهيكلي لنظام الحكامة والذي يتمثل في غياب الشفافية والمسائلة واحترام القانون وضعف الأداء.

يمكن للمدققين أن يساهموا في منع الاحتيال والفساد في قطاعات الموارد البيئية والطبيعية وفي قطاعات أخرى عن طريق معالجة ضعف الرقابة الداخلية. واستنادا للمهام الموكلة للجهاز الرقابي المعني، يمكن دمج عوامل الخطر المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية في عمليات التدقيق.

يمكن معالجة عوامل الخطر كالتالي:

➢ **عند عملية التخطيط لعملية التدقيق**

- كجزء من الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالتدقيق.
- يمكن دمجها كأسئلة في التدقيق في مستويات أدنى
- كأسئلة واردة في الاستبيانات أو المقابلات النوعية
- في أشكال أخرى يراها فريق المراقبة مناسبا.

➢ **في مراحل متقدمة من التدقيق**

- استنادا للمستنتجات التي تم التوصل إليها
- أو لأن المدقق اكتشف عوامل الخطر (الإشارات التحذيرية) أثناء قيامه بعملية التدقيق

1.1. تعريف الرقابة الداخلية

تعرف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "انتوساي" الرقابة الداخلية بأنها عملية متكاملة ومتناسقة تنجز عن طريق إدارة وأفراد الجهاز، ويتم تصميمها بقصد معالجة المخاطر وتوفير درجة معقولة من الاطمئنان.

خلال سعي الجهاز لبلوغ الغايات المنوطة به فإن الأهداف العامة الآتية يجري تحقيقها:

- الرفع من الأداء وذلك عن طريق تنفيذ عمليات منظمة وأخلاقية وتتسم بالكفاءة والاقتصاد والفاعلية والنجاعة
- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها والوفاء بمتطلبات المسائلة
- التزام بالقوانين والأنظمة الجاري بها العمل
- حماية ممتلكات الجهة من الضياع وسوء الاستخدام والتلف

2.1 الرقابة الداخلية والفساد

مناقشة الأسئلة الرئيسية مع مصالح الأجهزة العمومية المعنية:

1) هل قامت المصلحة بتطبيق قواعد السلوك المهني أو معيار مشابه داخل الجهة؟
2) هل قامت المصلحة بخلق مناخ أخلاقي عالي؟
3) هل لدى الجهة هيكل تنظيمي مطبق ويعمل بشكل جيد؟
4) هل قامت الجهة بوضع سياسات وممارسات مناسبة للموارد البشرية؟
5) هل قامت الجهة بوضع نظام مناسب لإدارة السجلات؟
6) هل قامت الجهة بوضع نظام كافي للإبلاغ عن الاحتيال والفساد المحتملين؟
7) هل قامت الجهة بوضع إجراءات لتحديد وتقييم مخاطر الاحتيال والفساد المحتملين والتصدي لهذه المخاطر بطريقة مناسبة؟
8) هل لدى الجهة التفويض المناسب وإجراءات الاعتماد؟
9) هل هناك فصل كافي للمهام والأعمال الروتينية وتناوب الأفراد؟
10) هل هناك رقابة كافية على صلاحية الحصول على المصادر والسجلات؟
11) هل تم وضع إجراءات ملائمة للتحقق والتسوية؟
12) هل تتم مراجعة أداء الجهة بشكل منتظم من حيث الكفاءة والفعالية؟
13) هل يتم القيام بمراجعة الالتزام في الجهة بشكل منتظم؟
14) هل هناك إشراف كافي للرقابة الداخلية في الجهة؟

تحدد الظروف المحيطة بعملية التدقيق أهمية كل سؤال هل يعتبر سؤال: رئيسي/ غير رئيسي/ استقصائي/ يصلح للمقابلات.

1.2.1. هل قامت الجهة بتطبيق قواعد السلوك المهني أو معيار مشابه داخل الجهة؟ (وفقا لمعيار INTOSAI GOV 9100)

- تعتبر شرطا أساسيا للحكم الرشيد
- يجب أن تتجلى هذه المبادئ في وثائق مكتوبة (مدونة قواعد السلوك المهني أو أي معيار مماثل)
- تعزز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين الموظفين
- وضع الأساس لإجراءات التأديبية في حالة عدم الالتزام بالمعايير
- العناصر الأساسية المتعلقة بالوقاية من الاحتيال والفساد: الالتزام بالحيادية، تفادي تضارب المصالح، احترام المعايير المتعلقة بإدارة الموارد العامة، المعايير المتعلقة بالسرية

2.2.1. هل قامت المصلحة بخلق مناخ أخلاقي عالي؟ (المادة 4 من معيار ISSAI 1240)

- يرتبط بشكل وثيق مع عنصر قواعد السلوك المهني
- مختلف المستويات الإدارية في الجهاز مسؤولة عن خلق مناخ يمنع ويكشف الاحتيال والفساد
- التركيز بقوة على منع ومكافحة الفساد
- تعزيز ثقافة تنظيمية قائمة على الصدق والسلوك الأخلاقي المتميز
- تركز الإدارة العليا على أربعة عناصر أساسية:
- مصارحة الموظفين بما هو متوقع منهم
- أن تكون نموذجا يحتذى به
- حماية من يبلغ عن الانتهاكات
- مكافئة السلوك الأخلاقي.

3.2.1. هل لدى الجهة هيكل تنظيمي مطبق ويعمل بشكل جيد؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- عنصر مهم من بيئة الرقابة داخل الجهة
- يقدم تكليفا بالسلطة والمسؤولية داخل الجهة
- وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة وعليه فان أي تحليل أو تحديد لهيكل المنظمة لا بد أن ينطلق من أهداف واستراتيجية الجهاز (الأهداف طويلة المدى للمنظمة بما فيها في مجال البيئة)
- من خصائص التنظيم الجيد الاستفادة من العناصر التالية التخصص، التنسيق بين أعمال الجهاز، فعالية الرقابة، مراعاة الظروف البيئية، عدم الإسراف، فاعلية الهيكل التنظيمي.
- عدة أشكال لتقسيم الهيكل التنظيمي: التقسيم الوظيفي، التقسيم حسب مراحل العمل، التقسيم حسب الموقع الجغرافي، التقسيم حسب السلعة او الخدمة، التقسيم حسب مراحل العمل، التقسيم حسب العملاء، التقسيم حسب الوقت، التقسيم المركب.

4.2.1. هل قامت الجهة بوضع سياسات وممارسات مناسبة للموارد البشرية؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)

- فعالية الرقابة تقتضي أن يكون الموظفون ذوي كفاءة وموثوقين
- تعتبر وسائل التوظيف والتدريب والمكافئة وتشجيع عامة الموظفين جزءا أساسيا لبيئة الرقابة
- الاختيار المناسب للمرشحين في عمليات التوظيف تساهم في منع الفساد

5.2.1. هل قامت الجهة بوضع نظام مناسب لإدارة السجلات؟

(معيار الأنتوساي GOV 9100)

- وجود أنظمة لحفظ السجلات في مكانها الصحيح وذلك للتأكد من حفظها بطريقة ملائمة وحمايتها من التغييرات وجعلها قابلة للخضوع للتدقيق أو لعمليات تقييم مماثلة والسماح باستخدامها من قبل الهيئات المختصة
- يجب أن تكون المعلومات قابلة للاستعمال وذات جودة كافية
- يجب أن تكون المعلومات ملائمة وفي الوقت المناسب، حديثة ودقيقة

6.2.1. هل قامت الجهة بوضع نظام كافي للإبلاغ عن الاحتيال والفساد المحتملين؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC)

- ضرورة وجود قنوات بديلة في المكان الملائم داخل الجهاز المعني بالرقابة للاتصال من أجل الإبلاغ عن المعلومات الحساسة، كالتصرفات غير المناسبة وغير القانونية
- وضع التقنيات الملائمة التي تمكن المسؤولين الرسميين من الإبلاغ عن نشاطات الفساد المحتمل التي علموا بها خلال فترة عملهم
- حماية الشهود والخبراء والضحايا والأشخاص المبلغين

7.2.1. هل قامت الجهة بوضع إجراءات لتحديد وتقييم مخاطر الاحتيال والفساد المحتملين والتصدي لهذه المخاطر بطريقة مناسبة؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100 وISSAI 1240)

- يجب تقييم مخاطر الفساد والاحتيال في البيانات المالية على وجه الخصوص
- يجب أن يستفسر المدققون عما إذا قامت الإدارة بعمليات تقييم لمخاطر الاحتيال وإلى أي درجة وما إذا كان هناك رقابة مطبقة لمنع والكشف عن الاحتيال والفساد

8.2.1. هل لدى الجهة التفويض المناسب وإجراءات الاعتماد؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- فقط الأشخاص الذين يتصرفون ضمن نطاق صلاحياتهم يمكنهم تفويض وتنفيذ المهام والعمليات
- يجب توضيح كيفية القيام بتفويض الأعمال والاعتماد
- تحديد الوقت لتفويض هذه الأعمال
- التفويض هو الطريقة الرئيسية للتأكد من إنجاز العمليات بطريقة قانونية

9.2.1. هل هناك فصل كافي للمهام والأعمال الروتينية وتناوب الأفراد؟

(معيار الأنتوساي GOV 9100)

- فصل المهام مهم لتقليص خطر الأخطاء وإساءة الاستخدام أو الإهمال وخطر عدم اكتشاف هذه المشاكل
- يجب تخصيص المهام والمسؤوليات بشكل منظم على عدد كاف من الموظفين
- خطر التواطؤ: امتلاك الجهة المعنية عدد قليل جدا من الموظفين للقيام بعمليات الفحص وعدم وجود ميزانيات ملائمة
- التدوير المنتظم للموظفين من بين الطرق المهمة لمواجهة هذه المشاكل

10.2.1. هل هناك رقابة كافية على صلاحية الحصول على المعطيات والسجلات؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- تمنح صلاحية الولوج لقواعد المعطيات والسجلات للأشخاص المخولين والمعتمدين فقط لاستخدامها أو الوصاية عليها
- هذه الرقابة تقلل من خطر الاستخدام غير السموح به في أعمال لها علاقة بالاحتيال أو الفساد
- تتخذ هذه الرقابة شكل مادي عن طريق الولوج المؤمنة، أو ضرورة الحصول على مفاتيح الولوج لأنظمة الحاسب وملفات البيانات

11.2.1. هل تم اتخاذ إجراءات التسوية الملائمة؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- تطبيق رقابة التحقق من ملائمة عمليات التسوية مع الوثائق المبررة قبل وبعد معالجتها
- تطبيق هذه الرقابة من شأنه أن يبين هل السجلات متماشية مع بعضها ومع الوثائق المبررة وفق الفواصل الزمنية المعنية
- مثلا: التأكد من أن سجلات الحساب المصرفي متماشية مع كشوف الحسابات المتعلقة بها

12.2.1. هل تتم مراجعة أداء الجهة بشكل منتظم من حيث الكفاءة والفعالية؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100 ومعيار ISSAI 315)

- التقييم المنتظم للفعالية والكفاءة عن طريق مراجعة الأداء
- تشمل هذه الرقابة الميزانيات، التوقعات، البيانات على الأداء المسبق التقييمات، تحليل العلاقات بين مختلف البيانات، مقارنة البيانات الداخلية مع المعلومات من المصادر الخارجية، مراجعة الأداء الوظيفي، إلخ

13.2.1. هل يتم القيام بمراجعة الالتزام في الجهة بشكل منتظم؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- هل يتم تطبيق هذه الرقابة على العمليات والنشاطات بشكل منتظم من أجل تقييم مدى التزامها بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات وغيرها من المتطلبات

1.2.1. هل هناك إشراف كافي للرقابة الداخلية في الجهة؟ (معيار الأنتوساي GOV 9100)

- دور ومسؤولية الإدارة للتأكد من أن أهداف الرقابة الداخلية قد تم الحصول عليها
- إبلاغ كل موظف ما هي المهام والمسؤوليات والمسائلات المعهودة إليه
- إجراء مراجعة لأداء كل موظف
- الموافقة على العمل للتأكد من سيرها وفق ما هو مخطط له

الحصة الخامسة: يوم 16 دجنبر 2015 (9.45 -10.30)

II. الفصل الثاني. حالة عملية حول عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية في مجال استخراج مواد المناجم والمقالع

دراسة الحالة العملية

هدف التمرين:

تمكين المشاركين من تحديد عوامل مخاطر الغش والفساد المرتبطة بضعف الرقابة الداخلية في مجال استخراج مواد المقالع والمناجم.

المعطيات:

تزخر المحافظة الرابعة لدولة دريم لاند باحتياطي مهم من الرخام ومواد البناء (الرمال والحصى المستعملة في البناء). وتنتشر المقالع بالجبال الواقعة بالإقليم، وتتميز الطبقات الجيولوجية لسفوح هذه الجبال بغناها بالصخور الرملية ذات الجودة العالية التي تعود في تكوينها إلى الزمن الجيولوجي الأول.

ومن المعلوم أن استخراج مواد المقالع (الرخام ومواد البناء)، يستوجب استغلالا معقلنا، على اعتبار أنها موارد طبيعية غير قابلة للتجديد، يوازي بين تغطية الحاجيات من المواد الأولية وعدم الإضرار بالتوازنات البيئية، من أجل المحافظة عليها وترشيد استعمالها، خصوصا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار التطور المهم الذي عرفه قطاع استغلال المقالع خلال السنوات الأخيرة، نظرا لتطور مجال البناء والأشغال العمومية المرتبط به على امتداد محافظة دريم لاند.

غير أن الجهاز الأعلى للرقابة الذي تعملون به توصل من عدة مصادر متطابقة (المفتشية العامة للمالية، صحف محلية، جمعيات أهلية، ممثلي بعض الأحياء السكنية) بتقارير وشكايات تفيد بانتشار الاستغلال العشوائي للمقالع، الذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للبيئة بالإقليم، بحيث

أصبحت المقالع العشوائية تمثل مصدرا لتلوث الهواء والمياه السطحية، وانتشار أمراض الربو والحساسية وتهدد الفلاحة.

وحسب مصادر مطلعة، فجل المقالع تتحكم فيها جهات متخصصة في نهب الرخام والأحجار والرمال بتراب المحافظة. وأضافت نفس المصادر، أن غياب اهتمام المسؤولين وعدم تفعيلهم للقوانين والأنظمة المنظمة للمقالع يساهم في تزايد الخروقات التي تحول المقالع إلى حفر عميقة تترك دون ردم بعد انتهاء الأشغال فيها.

كما أفادت نفس المصادر بأن الكميات الهائلة من مواد المقالع المستخرجة قد ساهمت في الاغتناء غير المشروع للعديد من المسؤولين وبعض الموظفين والمنتخبين الذين كانوا يراقبون المقالع ويغضون الطرف عن تطابق الكميات المستخرجة مع المصرح بها وعن عمليات التهريب التي كانت تقع باستمرار (أنظر الصور المرفقة).

وتساءلت هذه المصادر عن سبب عدم تفعيل المراقبة بالنسبة لمقالع الرمال المرخص لها ووقف نشاط غير المرخص لها بالمحافظة. مبرزة، ما وصفته بالمداخيل الهامة التي قالت إن ميزانية المحافظة تهدرها بفعل تجميد آليات مراقبة المقالع.

في هذا الإطار، تندرج مراقبة تنظيم استغلال المقالع وتحصيل المداخيل المتعلقة بها في إطار الاختصاصات التي أناطها المشرع بالمديرية الجهوية للتخطيط والمتابعة بمقتضى قانونها الأساسي الذي ينص على أن رئيس المديرية " ينظم استغلال المقالع في حدود المقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها ويسهر على تطبيق القوانين والأنظمة في هذا الميدان" كما تقوم المديرية بتدبير الجانب البيئي المتعلق باستغلال المقالع بحيث "تسهر على ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة ... ولهذه الغاية يتداول مجلسها الإداري حول سياسة المحافظة في ميادين محاربة جميع أشكال التلوث والإخلال بالبيئة والتوازن الطبيعي وتقييم دراسات التأثير على البيئة المتعلقة بالمشاريع المجزة داخل المجال الترابي للمحافظة".

المطلوب

– ما هي أهم مظاهر وتجليات الغش والفساد المرتبطة بالاستغلال العشوائي للمقالع بمحافظة بدولة دريم لاند؟

– حاول تحديد أهم الحوافز والفرص والسلوكيات التي ساهمت في انتشار الغش والفساد في مجال تدبير المقالع؟

– حاول صياغة أهم الأسئلة اللازمة لتحديد العوامل المرتبطة بضعف نظام الرقابة الداخلية داخل الوكالة الجهوية للتخطيط التي ساهمت في انتشار الغش والفساد في مجال تدبير المقالع؟

التعليمات:

– قراءة فردية لمدة 10 دقائق ثم عمل جماعي ضمن مجموعة العمل مع تعيين ممثل لعرض النتائج.

– مدة الانجاز: 30 دقيقة مع كتابة النتائج على حاملة الورق.

– مدة عرض النتائج: 30 دقيقة.

الأستغلال الجائر وغياب المراقبة لمقالع دريم لاند

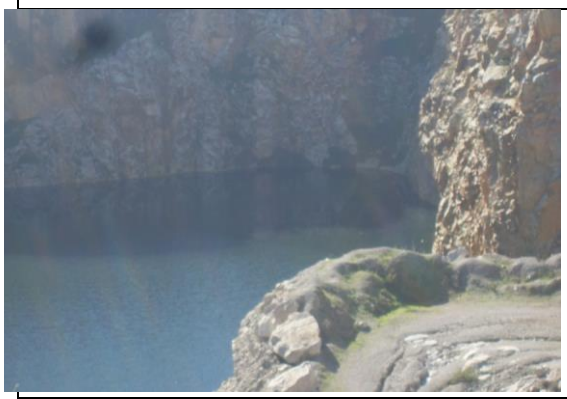

تدمير التربة والغابات والغطاء النباتي والفرشة المائية من طرف مستغلي المقالع بإقليم دريم لاند

وضعية السجلات والوثائق المتعلقة بتتبع تدبير المقالع بمحافظة دريم لاند

الحصة السادسة: يوم 16 دجنبر 2015 (11.15 -12.00)

الفصل الثاني: تقييم مخاطر الغش والفساد في القطاعات البيئية

I. عمليات تقييم مخاطر الاحتيال والفساد المتعلقين بقطاعات الموارد البيئية

تتم عملية التقييم مباشرة بعد التدقيق والتفتيش والإبلاغ عن حالات ضعف الرقابة الداخلية. هذه الأخيرة تعتبر جزء من مجموعة من العناصر.

والهدف من عمليات التقييم هو اقتراح و /أو تحديد مخاطر الاحتيال والفساد المحتملة المرتبطة بالإشارات التحذيرية ومسح وتقييم ما تم القيام به للتعامل معها، وتقييم المخاطر الداخلية وأهميتها، واقتراح إجراءات التدقيق المحتملة.

لذلك فإن نجاح تقييم مخاطر الاحتيال والفساد يعتمد على العناصر التالية:

- **تكوين فريق تقييم المخاطر**
- **تحديد المخاطر**
- **المنهجية المتبعة في بناء العناصر المختلفة في تقييم المخاطر وتحديد الأولويات**

1. تكوين فريق تقييم المخاطر

يتطلب تكوين فريق التقييم تقديم أنواع مختلفة من المدخلات على أساس المعرفة المختلفة والخبرة والمهارات. وينص **مبدأ العناية الواجبة** على "أن يكون أداء وممارسة المهارات الفنية بالجودة الملائمة لتعقيدات عملية تدقيق معينة" (المعيار ISSAI 200).

وتجب الإشارة إلى أن توفر الأجهزة الرقابية على الخبرات المختلفة لا يمنعها من التشاور مع خبرات داخلية أو خارجية.

كما يعتبر وجود فريق جيد مهما على اعتبار أن عملية الاحتيال والفساد **تكون مخفية** وقد تشمل التواطؤ ووضع طرق مبتكرة ومنظمة لإخفاء العمليات.

في هذا الإطار، يمكن الرجوع إلى المعيار ISSAI 200 والفقرة 15 من المعيارISSAI 1240 (التدقيق المالي) والفقرة 10 من المعيار ISSAI 1315 " (فرق التقييم).

ويستلزم تنوع مخاطر الاحتيال والفساد والإشارات التحذيرية وعواملها ودرجات تعقيدها أن يشمل الفريق كفاءات في جميع نظم التدقيق الأساسية الثلاثة: الأداء والالتزام والتدقيق المالي. إضافة لفرد ذو خبرة في التدقيق الداخلي والتفتيش على الاحتيال.

يمكن أن تشمل هذه المخاطر:

- كفاءة ونتائج وأثار الأعمال الحكومية
- الانتهاكات المحتملة أو غياب القوانين واللوائح والإجراءات والممارسات
- البيانات المالية للجهات الحكومية
- الرقابة الداخلية ومهام وإجراءات التفتيش

كما أن معرفة القطاعات البيئية والموارد الطبيعية المعنية تعتبر ميزة عند التخطيط للتدقيق البيئي وتكون مهمة لدمج مخاطر الاحتيال والفساد داخل التدقيق.

كما يمكن إشراك أفراد ذوي كفاءة قانونية نظرا لوجود مواضيع قانونية مشمولة بالتدقيق لاسيما من أجل:

- تقييم انتهاك القوانين والإجراءات ذات الصلة بالاحتيال والفساد
- القيام بعمليات تحقيق ملائمة للاحتيال والفساد
- العلاقة مع أجهزة الشرطة والنيابة العامة عند الارتكاب المحتمل للجرائم
- متابعة المراحل التالية لعمليات التدقيق أو التحقيقات في حالة تأكيد وجود شك حول حالة فساد واحتيال وفق دليل حصل عليه المدققين

2. تحديد المخاطر

عند تشكيل الفريق يمكن اللجوء إلى تنظيم تمرين "استثارة الأفكار". وهي تقنية إبداعية تبدل فيها الجهود لإيجاد نتيجة لمشكلة محددة عن طريق تجميع أفكار عفوية من الأعضاء. وتشمل العملية:

- **الاستعداد الجيد**
- **وتواجد مسير للجلسة**
- **والانفتاح على مختلف الأفكار بحيث يمكن تحديد أكبر قدر ممكن من المخاطر**

يمكن أن يتم تقييم المخاطر بطريقة منفصلة أو كجزء من تقييم المخاطر العام للتدقيق البيئي المعني. ويمكن في الحالة الأخيرة مراعاة جميع المخاطر قبل بدء تصميم وتخطيط التدقيق.

ويمكن أن تتضمن جلسة "استثارة الأفكار". المراحل التالية:

➢ **مرحلة تجميع المعلومات وتحديد السناريوهات**

- أين يمكن البحث عن مخاطر الاحتيال والفساد
- ماهي أنواع الاحتيال والفساد التي يمكن توقعها
- كيف يمكن القيام بأعمال الاحتيال والفساد

➢ **مرحلة التركيز على المخاطر**

- ماهي الإشارات التحذيرية المحتملة
- ما الذي تم القيام به لمواجهة هذه المخاطر

1.2. مرحلة تجميع المعلومات وتحديد السناريوهات

1.1.2. أين يمكن البحث عن المخاطر

يمكن أن يهم الاحتيال والفساد جميع المراحل أو الدرجات البيئية واستكشاف الموارد الطبيعية. وحسب نوعية القطاع فإن المخاطر تكون أكثر احتمالا في بعض الروابط أو المراحل.

وعليه يجب على المدققين الحصول على المعلومات الكافية حول الروابط المختلفة والدرجات في سلسلة القيمة ضمن قطاع الموارد البيئية أو الطبيعية المعنية إضافة للفهم الجيد للأطراف المشاركة الأكثر أهمية وأدوارها وتأثيراتها.

❖ سلسلة القيمة (تحديد المراحل)

ما هي سلسلة القيمة؟

هي نوع من أنواع خارطة الطريق للمدققين على مستوى القطاع.

وتشمل تحديد المراحل والدرجات (إن أمكن على شكل رسم بياني) بشكل يسمح للمدقق بتحديد الروابط الأكثر ضعفا. بعد ذلك يتم بتحديد الإشارات التحذيرية المحتملة.

تختلف الروابط وفق مجال اهتمام سلسة القيمة فيما إذا كانت تهتم باستكشاف الموارد الطبيعية القابلة للتجديد أو توظيف المواد غير القابلة للتجديد أو الحد من التغير المناخي والتكيف.

أ. مراحل الاستكشاف وإعداد إطار العمل

تشمل المراحل وضع خرائط للموارد وكيفية القيام بتقييمات الأثر البيئي، وتصميم وتخطيط إطار العمل وتبني التشريعات واللوائح المعنية.

فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر باستغلال الموارد الطبيعية قد لا يكون هنالك في هذه المراحل المبكرة تأكيد مفرط حول اختيار الترتيبات الإدارية والمواضيع ذات العلاقة بحقوق الملكية والإيرادات المتوقعة والمخصصات وغيرها من الاهتمامات السياسية أو الاقتصادية.

ب. مراحل التخصيص والترخيص والشراء

وتشمل مناقشة شروط وضوابط استغلال الموارد أو تصاريح الانبعاثات والتخلص منها ومنح التراخيص والأذونات وتخصيص منح للبرامج والمشاريع البيئية وشراء المنتجات والخدمات ذات العلاقة بإدارة الموارد البيئية والطبيعية.

بشكل عام وحسب قيمتها يمكن لتصاريح هذه الأشياء أن **تشكل حافزا للرشوة** من قبل الشركات المستكشفة والمقاولين والإهمال المقصود من طرف المجتمع المدني. كما أن العقود والتراخيص يمكن أن تكون موضوع ممارسات احتيالية وفاسدة لاحقة.

ج. مراحل الرقابة والإبلاغ والتفعيل

وتشمل الرقابة والتفتيش واستغلال الموارد الطبيعية والالتزام بتصاريح الانبعاثات والتخلص منها والفحص والتصديق على المشاريع، إلخ.

وهنا توجد مخاطر قبول الرشاوي للتغافل على سبيل المثال عن الصيد غير القانوني أو انتهاك اللوائح البيئية.

وتتزايد المخاطر عندما تكون اللوائح معقدة وغير شفافة أو غير متناسقة أو أن القطاع المعني فني (تقني) للغاية.

في هذه المرحلة **قد تكون الأطراف المشاركة أكثر فسادا من المراحل التمهيدية للقيمة** كما أن الفساد والاحتيال قد يشمل نخبة من السياسيين والمسؤولين رفيعي المستوى والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني.

وقد تشمل العملية إدارة الجمارك لكون تجارة هذه المواد تكون عالمية خصوصا بالنسبة لصيد السمك والسلالات البرية المهددة بالانقراض.

د. مراحل تحصيل الإيرادات والاستخدام

تشمل هذه المراحل على تحصيل مدفوعات خدمات الانتفاع والرسوم والضرائب على الشركات والتسجيل والأتعاب إضافة إلى استخدام هذه المواد.

كما أن وضع الإجراءات المعتمدة في الإيرادات قد يكون تم بمشاركة الشركات المعنية مما يسمح لها بالتأثير المباشر في ذلك ولو بطريقة قانونية عن طريق الضغط.

كما أن الإيرادات يمكن أن تتأثر بالهدايا والرشاوى المقدمة أثناء مناقشة العقود وهو ما يؤثر على مداخيل الحكومة. وقد تشمل العملية تزوير الوثائق والفواتير والزيادة في التكاليف بما يؤثر على الإيرادات الواجب دفعها. هذه العمليات يمكن أن تتم بمساعدة المسؤولين الحكوميين أو دونهم.

وبالنسبة لاستخدام الإيرادات فمخاطر الفساد والاحتيال تهم الاختلاس المحتمل الذي يرتكبه المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى.

ويوضح الشكل التالي سلسلة القيمة للموارد البيئية والطبيعية مع توضيح أهم الروابط في سلسلة القيمة والمجموعات الأكثر أهمية داخل وخارج القطاع العام والتي قد تؤثر على العمليات من خلال استخدام أو نتيجة الاحتيال والفساد.

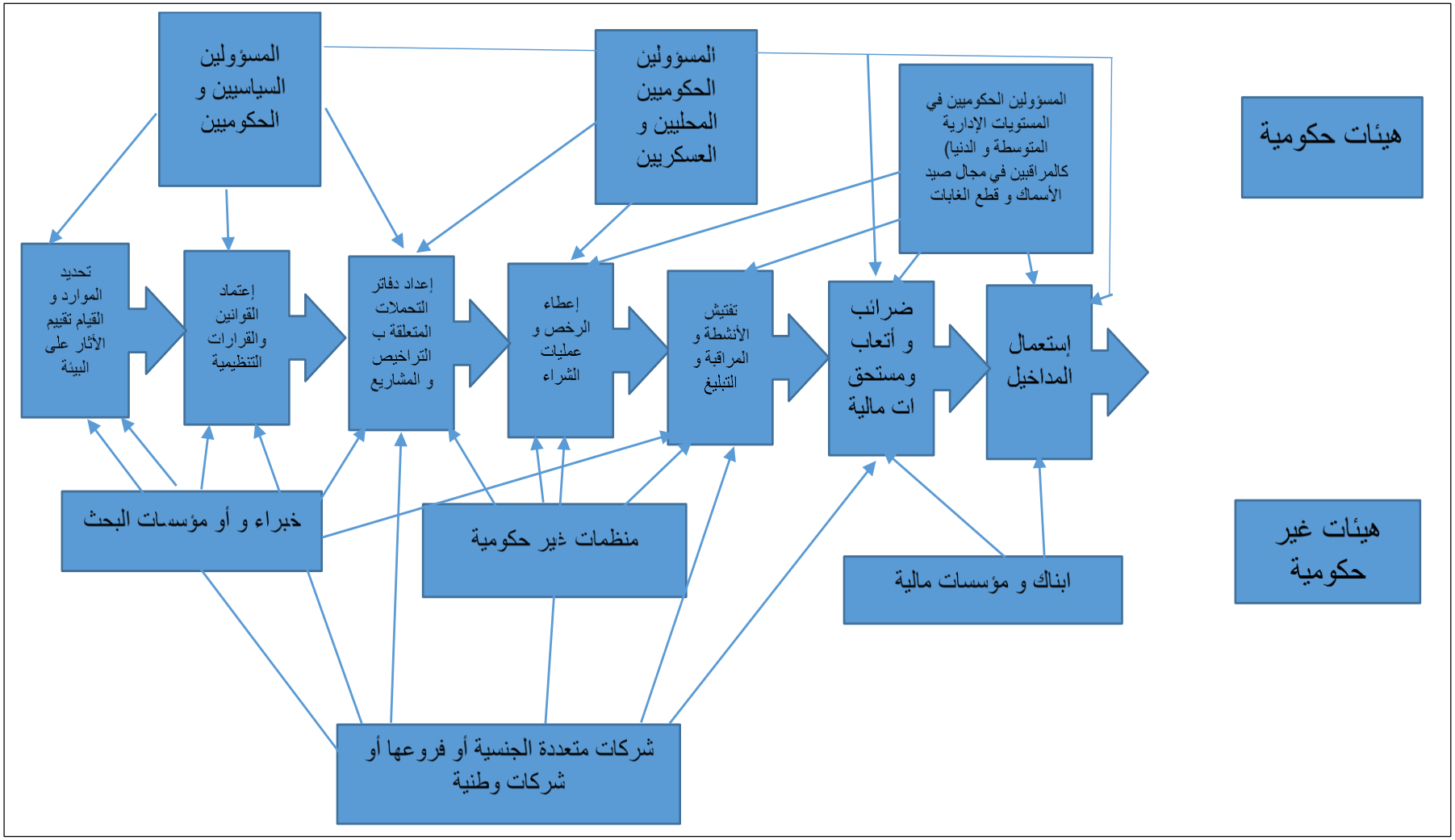
المسؤولين السياسيين و الحكوميين
المسؤولين الحكوميين المحليين و العسكريين
المسؤولين الحكوميين في المستويات الإدارية المتوسطة و الدنيا) كالمراقبين في مجال صيد الأسماك و قطع الغابات
هيئات حكومية
تحديد الموارد و القيام تقييم الأثار على البيئة
إعتماد القوانين والقرارات التنظيمية
إعداد دفاتر التحملات المتعلقة ب التراخيص و المشاريع
إعطاء الرخص و عمليات الشراء
تفتيش الأنشطة و المراقبة و التبليغ
ضرائب و أتعاب ومستحق ات مالية
إستعمال المداخيل
خبراء و أو مؤسسات البحث
منظمات غير حكومية
ابناك و مؤسسات مالية
هيئات غير حكومية
شركات متعددة الجنسية أو فروعها أو شركات وطنية

2.1.2. أنواع الاحتيال والفساد التي يمكن توقعها

- الرشوة
- المتاجرة بالنفوذ
- تقديم و إستيلام هدايا في غير محلها أو خدمات أو عمولات
- الإختلاس
- السرقة
- الإبتزاز
- التزوير المقصود و الخداع
- المحسوبية و محاباة العملاء و الأقارب
- سوء إستخدام حرية التصرف
- سوء إستخدام المعلومات
- القيام بسلوك أو إستغلال تعارض المصالح
- مساهمات سياسية في غير موضعها

هذه الأنواع يمكن أن تتداخل بينها و يمكن أن تحدث بشكل متزامن.

3.2.1. كيف يمكن تنفيذ أعمال الاحتيال والفساد؟

يقوم فريق التقييم بوصف دقيق للمشاركين ولأعمال الاحتيال والفساد التي يمكن تنفيذها عن طريق "**سيناريو التفكير**" أو "scenario thinking". وتسمح دقة الوصف للمدققين بتقييم جيد وتحديد إجراءات التدقيق.

ويسمح "**سيناريو التفكير**" بالتفكير في المستقبل وتوقعه بحيث يتم اختبار التطورات المستقبلية الممكنة التي قد تؤثر على الأفراد أو الجهات أو المجتمعات بغرض الحصول على توجيهات القرارات الأكثر فائدة بغض النظر عما يحمله المستقبل.

3.2.2. ما الذي يمكن اعتباره إشارات تحذيرية؟

الإشارات التحذيرية هي مؤشرات للفساد والاحتيال المحتملين. قد تكون واضحة أو تكون غير واضحة بحيث يصعب التحقق منها. وعليه فقد يكون إيجادها تحدي كبير لفريق التقييم. من هنا كلما كانت الإشارات التحذيرية أكثر صلة وتحديدا كلما كانت أكثر نفعا لمزيد من التقييمات واختيار إجراءات التدقيق.

يمكن تقسيم الإشارات التحذيرية إلى عدة أنواع وفئات. فهناك:

- الإشارات الشاملة أو العامة
- والإشارات التحذيرية المحددة لقطاعات الموارد البيئية والطبيعية

أ. الإشارات التحذيرية العامة:

يمكن تصنيفها كالتالي:

- إشارات عامة (منذرة)
- مؤشرات ذات أهمية خاصة للتدقيق المالي
- مؤشرات ذات أهمية خاصة لتدقيق الالتزام
- مؤشرات ذات أهمية خاصة بتدقيق الأداء

➢ إشارات عامة (منذرة)

تشير للثقافة العامة السائدة داخل القطاع. ويكون بعضها غير ملموس كجو الخوف أو الضغط والطاعة العمياء للمسؤولين وتحمل الممارسات غير الأخلاقية.

وقد يكون البعض الأخر أكثر مادية مثل غياب التسجيل والتوثيق أو إشارات لثراء غير مشروع. وقد يشير البعض الأخر لنقص إجراءات الرقابة للتعامل مع مخاطر الاحتيال والفساد مثل مدونة قواعد السلوك والإجراءات التأديبية ومتابعة الحالات ويمكن التحقق من العديد من الإشارات عند فحص إجراءات الرقابة الداخلية.

➢ مؤشرات ذات أهمية خاصة للتدقيق المالي

وهي إشارات تقليدية مثل الإنفاق المفرط أو القليل أو التحويلات الإضافية للأموال بين برامج تم القيام بها قبل أو عند أو بعد نهاية السنة أو التسجيل غير الكامل أو بتوقيت غير مناسب أو غير منتظم لعمليات أو وثائق مفقودة ونسخ بدل وثائق أصلية، إلخ.

وقد تكون الإشارات تتعلق بأعمال حكومية مثل عمليات شراء بأسعار تفوق أسعار السوق وما على ذلك. (تمت مناقشتها في المعيار ISSAI 1240 خصوصا الملحقين 2 و3 لمذكرة الممارسة).

➢ مؤشرات ذات أهمية خاصة بتدقيق الالتزام

يمكن القيام بتدقيق الالتزام إما كجزء من تدقيق البيانات المالية أو بشكل منفصل عنها.(المعيار ISSAI 4000 الفقرة 6)

الحالة الأولى: تتعلق الإشارات التحذيرية بشكل أساسي بعدم الالتزام بالقوانين واللوائح والأدلة الإرشادية وغيرها، والتي تنطبق بشكل مباشر على البيانات والحسابات المالية والعمليات. كالقيام بعمليات غير مخولة أو استخدام أصول أو تعديلات على الميزانية غير مقبولة أو خروقات تتعلق بقانون وإجراءات الشراء.

الحالة الثانية: الإشارات التحذيرية التي تظهر بعد الانتهاء من تدقيق الالتزام بشكل منفصل عن عمليات الدقيق المالي. ويمكن أن تتعلق بعدم الالتزام بالقوانين المطبقة والإجراءات التي تطبق على القطاع العام بشكل عام. وقد تكون على شكل خرق للمقتضيات التشريعية التي تنص على الشفافية.

وعليه يجب التأكد من التزام الجهات الحكومية بجميع القوانين واللوائح المطبقة بحيث يتم ربط الإشارات التحذيرية بخرق الرقابة الداخلية بشكل أكثر عمومية وخرق إجراءات الرقابة التي تتعامل بشكل وثيق مع مخاطر الاحتيال والفساد.

➢ مؤشرات ذات أهمية خاصة بتدقيق الأداء

يركز تدقيق الأداء بشكل رئيسي على اقتصاد وكفاءة وفعالية النشاطات الحكومية والبرامج.

وتكون الإشارات التحذيرية المتعلقة بالاقتصاد والكفاءة هي نفسها المذكورة في الفئتين السالفتين. وعند تقييم الكفاءة تكون هناك حالات يكون فيها تدقيق الأداء الطريقة المناسبة لتتبع الإشارات التحذيرية من التدقيق المالي أو تدقيق الالتزام. ويعود ذلك لأن نطاق هذه العمليات هو أصغر من تلك التي تكون في تدقيق الأداء. ومن تم فتتبع حالات الاحتيال والفساد يستلزم مقارنة أنواع مختلفة من الأعمال أو تحليلها في فترات مختلفة أو مقارنة أعمال وفق معيار محدد.

الإشارات التحذيرية التي تتعلق **بعنصر الفعالية** هي ربما أكثر ملاءمة لتدقيق الأداء حيث أنها تشير لنتائج وآثار النشاطات والقرارات الحكومية. وقد ترتبط بضعف الجودة أو عدم تسلم البضائع أو الخدمات أو البرامج الحكومية، والتي تتجاوز أو تتعارض مع برامج متصلة، والافتقار لأنظمة المراقبة وقياس البرامج الحكومية وعدم تحقيق الأهداف والنتائج السلبية غير المرجوة.

تنطبق نفس الإشارات التحذيرية سالفة الذكر بالنسبة لقطاعات الموارد البيئية والطبيعية. وقد تكون الإشارات التحذيرية في هذا القطاع كالتالي:

- الانحرافات والاختلالات الواضحة في تخصيص الرخص
- معايير بيئية ومتطلبات تفضل بشكل خاص أطراف محددة
- مبيعات ضخمة أو مشتريات لممتلكات قبل تبني تشريعات بيئية أو برامج بيئية عامة
- تنفيذ سيئ لمشاريع بيئية تم تمويلها بمنح عامة
- اختلافات لا يمكن تفسيرها تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والبيئية
- وجود نفايات خطرة غير قانونية من دولة أخرى أو في اتجاه دولة اخرى أو منتجات لفصائل ناذرة من حيوانات أو نباتات مهددة بالانقراض
- تردي بيئي غير متوقع وغير قابل للتفسير: ارتفاع مفاجئ في وفيات الحيوانات أو مشاكل صحية بيئية قرب مواقع المصانع أو التخلص من النفايات

4.2.2. ما الذي تم القيام به لمواجهة هذه المخاطر؟

قد يقوم فريق التقييم باستبيان وتقييم ما تم القيام به للتعامل مع مخاطر الاحتيال والفساد على مستوى قطاع أو جهة معينة.

تشمل الأعمال استفسارات الإدارة والمسؤولين عن الحكامة. وبناء على التفويض المقدم لها قد تنهي العديد من الأجهزة العليا للرقابة تحقيقاتها بعد إعداد تقارير عن حالات الضعف التي تم الوقوف عليها.

2.2. خطة تقييم مخاطر الاحتيال والفساد لقطاعات الموارد البيئية والطبيعية

وضع خطة لتقييم المخاطر قد يكون مفيدا لمساعدة المدققين في هذه العملية.

1–مخاطر الإحتيال و الفساد في المراحل المختلفة لسلسلة القيمة أين	2– نوع الإحتيال و الفساد **أين**	3– طريقة الإحتيال و الفساد **من و كيف**	4– الإشارات التحذيرية	5– الرقابة الداخلية التي تم تنفيذها من قبل الإدارة لمواجهة مخاطر الإحتيال و	6– الإحتمالية	7–النتائج المحتملة	8–الأولوية	9– إجراءات التدقيق
1– هذا العامود للوصف المختصر لإستخدام سلسلة القيمة والتي تم تقييمها مقابل مخاطر الإحتيال والفساد	هذا العامود للوصف المختصر للاحتيال و الفساد, يجب أن يجرب المرء أن يقدم وصفا ملائما لنشاط يشمل سوء إستخدام المكتب العام و أو الأموال للحصول على إمتياز غير عادل أو غير قانوني للفاعل نفسه أو عائلته أو شركائه التجاريين. يمكن ربط كل مرحلة في سلسلة القيمة بعدد مختلف من مخاطر الإحتيال و الفساد	هذا العامود لوصف أكثر تفصيلا للنشاط و الطريقة. يجب على المدقق أن يقدم وصفا دقيقا لمن قام أو قاموا بالمشاركة وكيفية القيام بهذا النشاط	هذا العامود لوصف الخصائص أو الأعراض التي تشير لنشاطات الإحتيال و الفساد المعنية	في حالة تم تنفيذ الرقابة الداخلية الملائمة من قبل الجهة الحكومية المعنية لمواجهة مخاطر الإحتيال و الفساد، فإنه يجب وصف هذه الرقابة هنا	هذا الجزء مبني على تقييم الإحتمالية التي تمت في الخطة الفرعية. وذلك يعني: 1– الحوافز ، الضغط 2– الفرصة 3– التبرير أو الملائمة أو الموقف. يجب تقديم سبب للإعتقاد بأن الاحتمالية "مرتفعة" أو "منخفظة"	هذا الجزء مبني على تقييم النتائج التي تمت في الخطة الفرعية. حيث يكون الأثر كالتالي: 1–البيئة أو الموارد الطبيعية وإحتمال الحياة و أو الصحة البشرية 2– اقتصاد الدولة إن النتائج التي تعتبر الأكثر أهمية يتم إبداء الملاحظات عليها هنا	وضع الأولوية ما بين "المرتفع" و "المنخفض" يتم في هذا العامود على أساس الحساب وتصنيف الخطة الفرعية	هذا العامود للوصف المختصر للإجراء التدقيقي المحتمل لمتابعة المخاطر المحددة

3.2. تقييم الاحتمالية والنتائج والترجيح وتحديد الأولويات

بعدما حدد الفريق مخاطر الاحتيال والفساد والإشارات التحذيرية وتم إستبيان وتقييم ما تم إنجازه للتعامل مع المخاطر، فإن الوقت قد حان لتقييم باقي المخاطر وأهميتها. ويقيم الفريق احتمال ظهور نشاطات مختلفة ونتائجها المحتملة ويحدد أولوية المخاطر المختلفة وفق ترجيح الاحتمالية أو النتائج.

1.2.2. الاحتمالية

يقوم الفريق بتقييم مستوى احتمالية قيام شخص أو أشخاص (خارجي أو داخلي) بعمل معين من الاحتيال والفساد. تعتمد الاحتمالية مثلث الاحتيال (الحافز / الضغط والفرصة والمبررات /السلوكيات غير سوية).

يتم ترجيح مستوى الاحتمالية على أنه مرتفع أو متوسط أو منخفض مع توضيح أسباب ذلك في إطار خطة ثانية للتقييم.

الخطة الفرعية للخطة الرئيسية: الترجيح–الاحتمالية

الترجيح	
الاحتمالية	
مرتفعة	هناك احتمال مرتفع بأن أعمال الاحتيال والفساد سيتم القيام بها
متوسطة	هناك احتمال متوسط بأن أعمال الاحتيال والفساد سيتم القيام بها
منخفضة	هناك احتمال منخفض بأن أعمال الاحتيال والفساد سيتم القيام بها

2.2.2. النتائج المحتملة

يقوم الفريق بتقييم النتائج المحتملة لأعمال الفساد والاحتيال المعنية وإبداء الملاحظات على النتائج الكثر أهمية أو مادية في الخطة الرئيسية. وتقسم النتائج في الخطة الفرعية على ثلاث فئات رئيسية:

- البيئة والموارد الطبيعية (وسبل العيش أو الصحة البشرية)
- اقتصاد الدولة
- وسمعة الحكومة بشكل عام والجهة الحكومية على وجه الخصوص

➢ **البيئة والموارد الطبيعية (وسبل العيش أو الصحة البشرية)**

قد يكون من الصعب الوقوف على العلاقة السببية بين الفساد والاحتيال والأثار البيئية. إذا كانت النتائج الاحتمالية جدية فيمكن جعل هذه النتائج مادة للتقييم.

➢ **اقتصاد الدولة**

ويهم تقييم النتائج المالية المحتملة للدولة في حالة القيام بأعمال الفساد والاحتيال

الخطة الفرعية للطريقة الرئيسية: الترجيح -أهمية النتائج المحتملة

الترجيح	
النتائج	
مرتفعة	**سيكون لأعمال الاحتيال والفساد أثر سلبي رئيسي على (ج1) الموارد البيئية والطبيعية، سبل العيش، الصحة البشرية، (ج2) الاقتصاد (ج3) الثقة العامة في الحكومة.** **تعتبر الأهمية النسبية للأضرار مرتفعة**
متوسطة	**سيكون لأعمال الاحتيال والفساد أثر سلبي على(ج1) الموارد البيئية والطبيعية، سبل العيش، الصحة البشرية، (ج2) الاقتصاد (ج3) الثقة العامة في الحكومة.** **تعتبر نسبية الأضرار المحتملة متوسطة**
منخفضة	**سيكون لأعمال الاحتيال والفساد أثر سلبي قليل أو لا وجود له على(ج1) الموارد البيئية والطبيعية، سبل العيش، الصحة البشرية، (ج2) الاقتصاد (ج3) الثقة العامة في الحكومة.** **تعتبر الأهمية النسبية للأضرار منخفضة.**

3.2.3. الترجيح، الحسابات وتحديد الأولويات

يتم تصنيف أعمال الاحتيال والفساد عن طريق إضافة الترجيح من تقييم النتائج (ج) و ضرب المبلغ الإجمالي في ترجيح الاحتمالية (ب) :

إجمالي التصنيف (الأولوية)= ب (ج1+ج2+ج3)

الترجيح الرقمي المحتمل للفئات المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة قد يكون على التوالي 5 و3 و1

الخطة الفرعية للطريقة الرئيسية: الترجيح، الحسابات وتحديد الأولويات

الاحتمالية (العامود 6)	النتائج المحتملة (العامود السابع)			المبلغ الإجمالي بعد الترجيح والحساب	تحديد الأولوية (العامود 8)
الحافز، الضغط، الفرصة، اتخاذ الحيطة أو الموقف (مثلث الاحتيال)	الأثر على الموارد البيئية والطبيعية، وسبل العيش والصحة البشرية	الاقتصاد	السمعة		
مرتفع	مرتفع	متوسط	مرتفع	مثال 65=5 × (5+3+5)	مرتفع
متوسط	متوسط	مرتفع	منخفض	مثال 27=3×(1+5+3)	منخفض
منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	مثال 5=1×(1+3+1)	منخفض

4.2.3. إجراءات التدقيق:

عندما يتم الفريق كل المراحل في عملية تقييم المخاطر يتم تقديم وصف مختصر في العامود 9 للإجراءات التدقيقية الممكنة لمتابعة المخاطر التي تم منها الأولوية المرتفعة في التقييم. الإجراء الذي سيتم القيام به مرتبط بالتفويض المقدم للجهاز الرقابي الأعلى المعني وبالارتباط مع عناصر دليل التدقيق والتوثيق وإعداد التقارير.

الحصة السابعة: يوم 16 دجنبر 2015 (11.15 -12.00)

II. حالة عملية حول تقييم مخاطر الغش والفساد في قطاع تدبير الموارد الغابوية

دراسة الحالة العملية

➢ **هدف التمرين:**

تمكين المشاركين من تقنيات تقييم مخاطر الغش والفساد عند القيام بمهمة رقابية متعلقة بالقضايا البيئة.

➢ **المعطيات:**

تتوفر محمية السلام بدولة كرين لاند على أشجار ذات قيمة تجارية عالية. وتتشكل المحمية من ثلاثة مناطق:

- منطقة مركزية تحتوي على حيوانات مهددة بالانقراض غير مسموح داخلها القيام بأي نشاط بشري.
- منطقة محيطة وسطى مسموح فيها ببعض الأنشطة التي ليس لها أثر بيئي على المحمية.
- منطقة محيطة خارجية يسمح فيها بأنشطة متنوعة منها قطع أشجار وبيع الأخشاب والرعي والزراعة.

تتوفر المحمية على إدارة خاصة تابعة لوكالة الغابات والمحافظة على البيئة وهي تخضع لنظام تسيير خاص يحدد نوعية الأنشطة الممارسة وكيفية تحديد الأشجار التي يتم قطعها.

تتم عمليات قطع الأشجار ونقل الأخشاب وفق مساطر محددة تتدخل فيها إدارة المحمية والإدارة المركزية للغابات. هذه الإدارة تلعب دور السلطة القضائية داخل المحمية بحيث يمكنها ضبط الأشخاص الذين يقومون بالقطع الجائر للأشجار داخل المحمية. كما أن السلطات المحلية الأمنية تتدخل على مستوى النقل الطرقي وفي حالة ضبط متاجرين غير قانونيين

بالأخشاب. إضافة لذلك تستفيد المحافظة التي تقع فيها المحمية من مداخيل بيع الأخشاب وهو ما يشكل أهم مورد لها.

من خلال مقارنة المعطيات المتعلقة بالغابة المشكلة للمحمية تبين تراجع المساحات الغابوية وبروز أنشطة فلاحية في المنطقة المركزية بما أصبح يهدد وجود المحمية والأسباب التي تم إنشاؤها من أجلها، وذلك بالنظر لتدمير المجال البيئي موضوع الحماية وتهديد استمرار وجود الحيوانات المهددة بالانقراض.

وقد تبين من خلال دراسة الوضعية الاقتصادية للقرى المحيطة تزايد النشاط الاقتصادي المتعلق بالتقطيع والتصنيع والمتاجرة بالأخشاب. وتسجيل استفادة بعض المسؤولين المحلين من هذه التغييرات بحيث أصبحوا مقاولين يملكون شركات كبرى في المجال في حين أغلقت الشركة العمومية الوحيدة التي كانت في ملكية المحافظة والتي كانت تقوم بعمليات تقطيع الأخشاب وبيعها.

إضافة لما سبق، تم الوقوف على بعض المقالات الصحفية تتحدث عن وجود تواطئ بين إدارة المحمية والشركات التي تقوم بشراء المساحات الغابوية المعروضة للبيع والشركات التي تقوم بتقطيع و/أو ببيع الأخشاب حيث تمت متابعة المسؤول السابق من طرف القضاء بتهمة تسهيل القطع غير القانوني للأشجار.

من ناحية أخرى، أشارت بعض الجمعيات المهتمة بالمحافظة على البيئة والتي كانت شريكة في برنامج إحداث المحمية إلى أن عمليات نقل الخشب وبيعه وشراؤه تتم في غياب أي إجراءات قانونية وأن المخالفين الذين يتم ضبطهم غالبا ما يتم تبرئتهم من طرف القضاء.

وبخصوص الخدمات التي تقدمها المحافظة للمواطنين فقد سجلت تراجعا كبيرا بفعل النقص المتواصل في الموارد رغم التناقص المضطرد للمساحات المستغلة.

➢ **المطلوب:**

- **من خلال تقنية "استثارة الأفكار":**
  - **حدد أهم مخاطر الغش والفساد المتعلق بتدبير المحمية؟**
  - **حدد سلسلة القيمة (المتدخلين والروابط) المتعلقة بتدبير المحمية؟**
- **اقترح خطة لتقييم مخاطر الاحتيال والفساد المتعلق بتدبير المحمية من خلال احتساب الاحتمالية وتحديد أولويات؟**

➢ **التعليمات:**

- **قراءة فردية لمدة 10 دقائق ثم عمل جماعي ضمن مجموعة العمل مع تعيين ممثل لعرض النتائج.**
- **مدة الانجاز: 30 دقيقة مع كتابة النتائج على حاملة الورق.**
- **مدة عرض النتائج: 30 دقيقة.**

الحصة الثامنة: يوم 16 دجنبر 2015 (13.45 -14.30)

الفصل الثالث: إجراءات الرقابة لكشف الغش والفساد والمشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة

I. البحث المتعلق بالاحتيال والفساد

يمكن اعتماد منهج واسع من الأعمال والأساليب المعتمدة في الرقابة المالية ورقابة الأداء ورقابة الالتزام. بالإضافة إلى الأساليب المطبقة من قبل محققي الشرطة القضائية والمحققين الصحفيين.

في هذا الإطار، ومن بين أمور أخرى يمكن إجراء أبحاث وفق الأساليب التالية:

- البحث الشامل بالأنترنيت بشكل سري، أي بدون إشراك المشتبه به أو الأشخاص الآخرين. هذا النوع من البحث لا يتطلب بالضرورة قدرا كبيرا من المصادر.
- البحث في قواعد البيانات، بحيث غالبا ما تعتبر المعلومات التي يتم الحصول عليها صحيحة ومحدثة.

بكل عام، يمكن تقسيم الأبحاث المتعلقة بالاحتيال والفساد إلى الأبحاث المغلقة المصدر والأبحاث المفتوحة المصدر.

1. الأبحاث المغلقة المصدر

بناء على التفويضات التي تتوفر عليها الأجهزة العليا للرقابة فإن أغلب الأجهزة العليا للرقابة تستطيع الحصول على قواعد بيانات متعددة والتي عادة ما تكون غير متاحة للعامة. هذه السجلات عادة ما تتضمن معلومات حساسة عن الأفراد.

وللحصول على نظرة عامة كاملة للأدوار والعلاقات، فإنه غالبا ما يكون ضروريا جمع المعلومات من قواعد بيانات متعددة. كما يجب على المدقق أن يكون على دراية بأن استخدام قواعد بيانات المصادر المغلقة منظم من قبل التشريعات الوطنية. وبالتالي فإن المتطلبات الخاصة باستخدام وتخزين هذه المعلومات تتفاوت من بلد إلى آخر ومن سجل إلى آخر.

وبشكل عام يجب على المدقق الانتباه لحماية بيانات كل المعلومات الحساسة والشخصية. كما يمكنهم استشارة المستشار القانوني المناسب متى ما استدعت الضرورة ذلك.

وكمثال على القواعد والسجلات والبيانات التي يمكن للمدققين استعمالها نورد ما يلي:

1.1. سجلات الحالة المدنية والسكان

عادة ما تتضمن معلومات أساسية عن الأفراد:

- الهوية
- العلاقات الأسرية
- العناوين محليا وخارجيا والعناوين البريدية والعناوين الملغية
- التغييرات الطارئة على الحالة الاجتماعية
- تغييرات الأسماء
- الجنسيات
- تصاريح العمل والإقامة

هذه المعلومات يمكن استعمالها بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، يمكن دمج تفاصيل العلاقات الأسرية مع المعلومات المستقاة من سجلات أخرى من أجل الوقوف مثلا على تضارب المصالح.

2.1. سجل العمل / سجلات الوظيفة العمومية

قد تساعد هذه السجلات المدقق على معرفة معلومات عن العمل الحالي والسابق لأشخاص والشركات. علما أن البحث عن الأشخاص قد يتطلب أرقام الهوية الشخصية، في حين أن البحث عن السركات قد يتطلب أرقام السجل التجاري.

يمكن استخدام هذه المعلومات على سبيل المثال للتأكد أو رفض الشكوك الخاصة بالنسبة لتضارب المصالح المحتملة، مثل المسؤولين الذين يقومون بأعمال مع بعضهم أو أقاربهم أو زملائهم السابقين.

3.1. سجلات صرف العملات الأجنبية

والتي غالبا ماتتولى اتخاذ جميع التدابير المتعلقة بتقنين ومراقبة الصرف وتوفير الإحصائيات الخاصة بالمبادلات الخارجية وميزان الأداءات. يتم استعمال هذه المعلومات على سبيل المثال في مجال مكافحة غسل الأموال، كما هو الشأن بالنسبة ل:

- اكتساب أو حيازة أو استعمال أو استبدال أو تحويل أو نقل ممتلكات أو عائداتها بهدف إخفاء أو تمويه طبيعتها الحقيقية أو مصدرها غير المشروع لفائدة الفاعل أو لفائدة الغير.
- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

4.1. سجلات الاقرارات الجمركية والضريبية

والتي تضم معلومات قيمة حول إجراءات تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية والصرف، فضلا عن استخلاص الضرائب والرسوم.

كما تتضمن السجلات المتعلقة بالجمارك معلومات قيمة حول إجراءات حماية صحة الثروة الحيوانية والصحة النباتية. كما هو الشأن بالنسبة لحماية المحيط الايكولوجي والقضاء على الأمراض المعدية والأوبئة المرتبطة بعمليات استيراد وتصدير الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية.

5.1. سجلات التصنيفات الائتمانية الشخصية

تمكن هذه المعلومات من الاطلاع على العمليات المصرفية بشتى اشكالها، كما هو الشأن بالنسبة للحركات المالية وعمليات التحويل والسحب والايداع للمبالغ المالية أو الشيكات للأشخاص المشتبه بارتكابهم أفعال مرتبطة بالاحتيال والفساد.

1. الأبحاث المفتوحة المصدر

يمكن استخدام العديد من الوسائل والأساليب المبتكرة من طرف المحققين الصحفيين. فحيث أن الصحافيين عادة ما لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى السجلات والدفاتر العامة على غرار أجهزة الرقابة العليا والجهات الرقابية الأخرى، فإنهم عادة ما يقومون بطرق مبتكرة جدا باستخدام

مصادر المعلومات المفتوحة، لاسيما الأنترنيت.كما أن العديد من الدول التي لديها منظمات تقدم تقارير حول الأساليب المطبقة في حالات احتيال وفساد معينة. كما يمكن استخدام مجموعة من السجلات مفتوحة المصدر.

1.2. البحث في السجلات مفتوحة المصدر

1.1.2. السجلات التجارية

عادة ما تتضمن السجلات التجارية معلومات أساسية عن الشركات، إدارتها، مجالس الإدارات والملاك، البيانات المالية الرئيسية. علاوة على ذلك، فإنها تقدم التقارير السنوية والحسابات. وتعتبر المعلومات المستقاة من هذه السجلات مهمة في التدقيق والتحقيق في الأدوار والشبكات المحتمل ارتباطها بأفعال احتيال أو فساد. وعلى سبيل الاستئناس نورد الأمثلة التالية:

البيانات المتعلقة بالمساهمين والرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارات

بعد تحديد الأشخاص الرئيسيين في الجهة، فإن الخطوة التالية قد تكون هي التحقق من الأدوار والشبكات المختلفة لهؤلاء الأشخاص:

- هل يمتلك الموظفين في الجهات المعنية بالتدقيق أي حصص ملكية و/أو أدوار أخرى في الشركات التي تتعامل مع هذه الجهة تجاريا؟
- هل الموظفين في الجهات الحكومية مرتبطين ارتباطا وثيقا مع الأشخاص في شركات خاصة من خلال العلاقات الأسرية أو الوظيفة السابقة ... إلخ.

تاريخ التأسيس

- هل الشركة التي يتم بحثها قبل مدة قصيرة جدا أو بعد إرسال أول فاتورة مباشرة للجهة المعنية بالتدقيق
- في حالة الإيجاب، هل هذا يعني أن الشركة قد تأسست لغرض وحيد وهو اختلاس الأموال من الجهة الحكومية المعنية.

تاريخ التصفية

- إذا استمرت الشركة الموردة بإرسال فواتير لجهة حكومية بعد تصفيتها، فهناك مخاطر جوهرية بأن المورد يدفع له مقابل سلع أو خدمات لم تسلم ولن تسلم أبدا.

عدد الموظفين

- إذا كان لدى الشركة الموردة عدد قليل من الموظفين أو ليس لديها موظفين، وفي نفس الوقت تورد السلع و/أو الخدمات على مستوى يوحي بعدد أكبر من الموظفين، فإنه قد يكون من المناسب البحث عن مقاولي باطن محتملين ومحاولة البحث عن سبب أن مقاول الباطن غير معروف من قبل الجهة الحكومية.

الدخل والحسابات

- تشكل المعلومات المستقاة من الحسابات السنوية للشركة مصادر مهمة بالنسبة للتدقيق عن الاحتيال والفساد.
- يجب على المدقق أن يسأل إذا كانت الحسابات المعتمدة متاحة من أجل الاستفسار على سبيل المثال عن المعلومات المتعلقة بالمساهمين، مجلس الإدارة، التنمية المالية، الأنشطة الأساسية، مصدر الدخل الرئيسي، النفقات الكبيرة، الاستبعادات الرئيسية، إلخ.

الإعلانات

- توفر الإعلانات بيانات تاريخية لتغيرات في إسم الشركة، مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي، الفروع، العنوان التجاري. بالإضافة إلى معلومات حول التصفية والإفلاس والاندماج والانفصال.
- من الممكن أن توفر الإعلانات معلومات قيمة للمدقق حول الأدوار والعلاقات والاهتمامات التجارية.

2.1.2. السجلات الوطنية لتسجيل الأراضي العقارية والأملاك المنقولة

السجل الوطني للممتلكات والأراضي

- يقدم هذا السجل، من بين أمور أخرى، معلومات عن العقارات المسجلة في بلد ما.
- يمكن استخدام هذه المعلومات للتأكد أو استبعاد الشكوك حول الإثراء غير المشروع المحتمل.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى حول الأطراف المعنية كالبائع والمشتري، والتي قد تأكد أو تستبعد الشكوك حول تضارب المصالح المحتمل فيما يتصل بمبيعات العقارات أو الأملاك العامة.

السجل الوطني لأملاك المتنقلة

- يقدم هذا السجل معلومات تؤكد أو تستبعد الشكوك حول الثراء غير المشروع

2.2. البحث العام على الأنترنيت

يتضمن البحث العام على الأنترنيت عدة وسائل كاستخدام محركات البحث مثل جوجل، والجمع بين مختلف العبارات وأسماء الأشخاص، والشركات والمنظمات والعناوين، إلخ.

كما يمكن البحث في وسائل الاعلام المحلية ومجلات ومطبوعات الشركات. وتجدر الإشارة إلى أن المصادر المحلية تكون أكثر دقة وتقدم معلومات أكثر من المطبوعات التي تغطي إقليما أكبرا.

محركات البحث

استخدام محركات البحث

وذلك في المواقع التي تحتوي على قوائم أو مصادر بحث:

- البوابات أو مراكز المواقع التي تقوم بتنظيم المعلومات والوصلات.
- المواقع التي تلتزم بمواضيع محددة.

- قواعد البيانات مثل المجلات، الصحف، أو الوثائق المهنية.
- الوثائق الحكومية، البيانات، القوانين، السياسات، ... الخ.
- الخدمات والمعلومات المقدمة من مواقع المنظمات غير الربحية ومن مواقع الأعمال التجارية الربحية.
- أدلة الأسماء والمعلومات الشخصية.
- صفحات المواقع الشخصية.

عند استخدام محرك البحث، يمكن إدخال خليط من الكلمات المفتاحية، لكي تحدد مكان وجود المعلومات التي يحتاجها المدقق.

يمكن للمدقق بعد ذلك أن يراجع مجموعة النتائج التي أظهرها محرك البحث. إذا كان هناك الكثير من النتائج (وصلات، مواقع)، يمكن إعادة البحث بإضافة المزيد من الكلمات المفتاحية وإذا كان هناك القليل من الخيارات (الوصلات)، يمكن إلغاء بعض الكلمات المفتاحية، أو استبدلها بكلمات مفتاحية أخرى من أجل وضع وصف أفضل.

كما يمكن أن يستعمل المدقق خيارات البحث المتطورة في محركات البحث (Advanced Search Options) وتتضمن خيارات البحث هذه على سبيل المثال:

- تشكيلات ومجموعات الكلمات المفتاحية.

- المواقع التي تتواجد فيها الكلمات المفتاحية.
- اللغات التي يتم البحث فيها.
- المواقع التي تحتوي على ملفات وسائط (الصور، الرسومات، إلخ)
- التواريخ.

يمكن للمدقق أن يستعمل عدة محركات بحث. لأن كل واحد من محركات البحث تستخدم قاعدة بيانات مختلفة. وبعض محركات البحث (Meta – Search) تقوم عملياً بالبحث في محركات بحث أخرى. فإذا قام أحد محركات البحث بإعطاء عدد قليل من المواقع، فإن غيره قد يعطي العديد منها.

الخرائط التفاعلية

تقدم هذه الخرائط (مثل جوجل أيرت) صورا بالأقمار الصناعية وإطلالة على الشوارع والتي يمكن استخدامها، من بين أمور أخرى، للتحقق من موثوقية العناوين.

فعلى سبيل المثال إلى قامت شركة بتقديم نفسها على أنها شركة كبيرة وراسخة ومهنية واتضح أن عنوان الشركة الوحيد في مبنى مكاتب بجانب عدد كبير من الشركات، فإن هذا قد يكون سببا جيدا للاشتباه ومزيد من التحري. علاوة على ذلك فإن محيط المباني موضوع البحث قد يقدم معلومات قيمة (هل تتوافق مع نوع الخدمات/السلع التي من المفروض أن تقدمها الشركة/الشخص، أو مع العمليات المفترض القيام بها في هذا المجال.

أدلة الهواتف

قد تكون أدلة الهواتف مفيدة أثناء البحث في شركة موردة، فعلى سبيل المثال، فإن البحث في سجل الخدمات المحلية أو العالمية قد يقدم معلومات عن تواجد الشركة:

- إذا لم تكن الشركة مدرجة في أي من السجلات الكبرى، فإن هذا سبب للشك في ما إذا كانت الشركة حقيقية أم لا.
- إذا كان رقم الهاتف الذي تستلم منه الجهة المكالمات من الشركة أو الجهة موضوع التدقيق مسجل في عنوان مختلف عن ذلك المذكور في المستندات الرسمية فإن هذا يدعو للقيام بمزيد من التحقق.

وبشكل العام، فإنه من الممكن أن تكون الأسئلة التالية، من بين أمور أخرى، مناسبة لاتباعها عند القيام ببحث عام بالأنترنيت:

- هل الشركة موضوع البحث مسوقة بشكل جيد؟
- هل عنوان الشركة هو عنوان شخصي؟
- كيف يتم وصف أو الإشارة إلى الشركة في وسائل الإعلام؟ (بشكل سلبي/أيجابي/ لم يتم ذكرها على الإطلاق)

- هل لدى الشركة موقع إلكتروني خاص بها؟ إذا كان كذلك، كيف يبدو هذا الموقع عندما يتعلق الأمر بالمعلومات، الشفافية والمهنية؟ هل يتم تحديثه باستمرار؟
- هل الشركة مدرجة في أي نوع من القوائم السوداء (قوائم السوق التحذيرية الصادرة من قبل سلطة الرقابة المالية أو ما شابهها؟
- هل الشركة أو الشخص المذكور في المطبوعات يوجد ضده إجراءات قضائية؟
- هل المعلومات المتوفرة بالأنترنيت والتي تخص الشركات أو المنظمات أو الأشخاص تتوافق مع المعلومات التي تم العثور عليها من خلال المصادر الأخرى؟

إن قيمة هذا النوع من البحث ستعتمد بشكل كبير على قدرة المدقق على العثور على المعلومات بكفاءة، وفهم إلى ماذا تشير المعلومات التي تم جمعها، ولتوثيقها في ضوء أهداف التحقيق.

كما أنه من الأفضل القيام بالبحث عن طريق فريق بدلا من المدقق الفردي، وذلك من أجل مشاركة عبء العمل، وأيضا لكون الفريق يستطيع استخدام مجال واسع من المدخلات بطريقة لا يمكن أن يقوم بها شخص يعمل بمفرده، بحيث أن كل عضو من الفريق سيأتي بمعلوماته وخياراته ومهاراته.

II. تحليل العمليات بناء على تقنية المعلوميات

يعتبر تحليل العمليات أحد الأساليب المستعملة بمساعدة الحاسوب لتقييم مخاطر الاحتيال والفساد. ويمكن استخدام هذا الأسلوب في كل مراحل دورة التدقيق.

ويقصد بتحليل العمليات بناء على تقنية المعلومات عملية تجميع وتقييم الدلائل بناء على معايير اختيار محددة تمثل "الاشارات التحذيرية"، والتي تحدد العمليات غير المعتادة والظروف غير العادية المتعلقة بالعمليات. بالإضافة إلى أنواع العمليات غير العادية.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود منظور واسع والقدرة على رؤية "الصورة الشاملة" هو إحدى عوامل نجاح منهجية تحليل التعاملات بفعالية.

يمكن القيام بتحليل التعاملات بإشراك طفيف أو بدون إشراك للجهة المعنية بالبحث. غير أنه يفضل تحليل البيانات بدون علم الجهة أو المشتبه به المحتمل.

وتعتبر بعض المجالات مناسبة جدا لمنهجية تحليل العمليات، كما هو الشأن بالنسبة للشراء، المبيعات، المخزون، المنح، الرواتب والمبالغ المستردة.

1. استخدام أدوات البرامج

كلما ازداد عدد العمليات كلما ازدادت فائدة استخدام برامج الحاسوب لتحليل العمليات بعد تجميع البيانات من طرف الأجهزة العليا للرقابة أو الحصول عليها بناء على أوامر خاصة موجهة للجهة موضوع البحث.

هناك العديد من البرامج المساعدة على تدقيق وتحليل هذه البيانات من أجل كشف الاحتيال والفساد المحتمل. وبغض النظر عن البرنامج المستخدم، فإنه من المفيد جدا إذا كان البرنامج يستطيع إدراج أشكال البيانات المختلفة وفق كافة الصيغ (وليس العمليات فقط).

2. أساليب استخلاص ورقمنة البيانات

مثال: تحليل البيانات في مجال الشراء

➢ **الاشارات التحذيرية:**

- انتهاك الرقابة والإجراءات
- الاستخدام الخاص لموارد الجهة
- تضارب المصالح
- الدفعات الكبيرة التي تدفع للشركات الصغيرة التي يديرها شخص أو عدد محدود من الأشخاص
- عدم وجود الشفافية في ما يخص موردين محددين
- بنود تفضيلية استثنائية لموردين محددين

➢ البيانات المالية المستخدمة

- الذمم الدائنة
- الذمم المدنية
- مصاريف السفر
- دفتر الحسابات

➢ معايير الاختيار

معايير الاختيار	الغرض/الإشارات التحذيرية/ما الذي يبحث عنه المدقق
1. أرقام فواتير متسلسلة	▪ الموردين الذين يعتمدون على الجهة الحكومية للحصول على الدخل ▪ الموظفين الذين يفضلون موردين معينين ▪ الموظفين أو الأشخاص المرتبطين بشكل وثيق معهم أو لديهم مصلحة في الشركة ▪ اختيار المورد مبني على العلاقة بدلا من الكفاءة ▪ تجزيئ الشراء لتجنب قوانين وإجراءات الشراء الأشد صرامة التي تنطبق على مبالغ أكبر من حد معين
2. أرقام فواتير غير معتادة	▪ الموردين الذين يعتمدون على الجهة للحصول على الدخل ▪ الموردين الاستثنائيين ▪ الموردين حديثي التأسيس
3. أرقام الفواتير الاستثنائية (الأحرف، التواريخ، إلخ)	▪ السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين غير معتمدين / مسجلين ▪ الشراء الذي لا يتوافق مع العقود المعتمدة
4. عدم وجود أرقام الفواتير	▪ السلع والخدمات التي تم شراؤها من موردين غير معتمدين / مسجلين ▪ الشراء الذي لا يتوافق مع العقود المعتمدة
5. مبالغ تقريبية	▪ فواتير غير محددة ▪ فواتير لا تتضمن المستندات الداعمة ▪ الفواتير الزائفة ▪ الدفعات إلى "الوسطاء"، "الاستشاريين"، "المسيرين" الذين يسهلون الأمور والوكلاء والخبراء الخارجيين ▪ الرشاوى الخفية
6. المعلومات المطابقة أو المشابهة حول المورد (الاسم، البيانات، إلخ.)	▪ الموردين الذين يقومون بعمل فواتير حول نفس المنتج أو الخدمة من شركات مختلفة ▪ نفس الأشخاص خلف نفس التوريدات المختلفة ولكنها تبدو مختلفة أو مستقلة عن بعضها البعض

	▪ شراء خدمات خارجية محددة بموردين أو استشاريين يعملون عند الجهة الحكومية
7. فرع لشركة أجنبية مسجل محليا وعنوان بريدي احتمالي للشركات	▪ عمولات أو رشاوى خفية ▪ رشاغسيل أموال ▪ دفعات للمجرمين ▪ دفعات لمستلمين غير معروفين
8. الشركات الأجنبية والحماية من الضرائب	▪ دفعات لمستلمين غير معروفين ▪ دفعات غير منضبطة ▪ عمولات خفية ▪ رشاوى خفية ▪ غسيل أموال ▪ دفعات للوكلاء
9. العمليات الكبيرة في نهاية السنة	▪ الدفعات المستعجلة ▪ الدفعات غير المنضبطة ▪ الدفعات المسجلة ضمن فترة خاطئة ▪ وقف الائتمان المتوفر غير المستخدم ▪ الفواتير المزيفة ▪ الإفراط في مبالغ الفواتير
10. تاريخ الدفع قبل تاريخ الفاتورة	▪ الدفعات غير المصرح بها ▪ عادة تكون هناك علاقة وثيقة بين الموظف والمورد ▪ يتم دفع قيمة السلع/الخدمات للموردين لم يتم تسليمها ▪ توريد كاذب
11. الدفعات المبكرة	▪ بنود تفضيلية استثنائية لموردين معينين ▪ عادة تكون هناك علاقة وثيقة بين الموظف والمورد
12. الموردين الذي لديهم حسابين مصرفيين أو أكثر	▪ يقوم الموظفين بتحويل دفعات لأنفسهم أو لحساب يتحكمون به ▪ دفعات لأطراف خارجية غير محددة في المستندات الداعمة ▪ دفعات لحسابات غير محددة في العقود / المستندات الداعمة
13. الفواتير المتكررة	▪ فواتير وهمية بدون توريد للسلع أو الخدمات ▪ تمويل رشاوي
14. دفعات متكررة (الدفع لفاتورة واحدة مرتين)	▪ دفعات غير قانونية متعمدة / باطلة

15.عدد كبير من إعادة الإدخال والتصحيحات	▪ دفعات باطلة / غير مصرح بها
16.مستوى دفعات مطابق ل أو تحت الحد الأعلى المسموح به للشراء العام الحكومي	▪ تجزئة المشتريات لإخفاء مشتريات أكبر من مورد واحد
17.مدخلات في أيام السبت والأحد (العطلة الأسبوعية)	▪ دفعات غير معتادة لم يتم الرقابة عليها
18.مدخلات أثناء موسم الإجازات	▪ دفعات غير معتادة لم يتم الرقابة عليها

من المستحسن نقل البيانات للجداول مثل أكسل لمزيد من التصحيح والتحليل:

- رقم المورد
- اسم المورد
- رقم فاتورة المورد
- رقم الفاتورة الداخلي الخاص بالجهة الحكومية
- مبلغ الفاتورة
- المبلغ الإجمالي للفترة ذات الصلة

كما يجب استخلاص قائمة تظهر حجم ودرجة كل الموردين (من الأكبر إلى الأصغر). في هذا الصدد يساوي حجم المورد مبالغ الفواتير الصادرة خلال الفترة التي يتم تحليلها.

3. تحليل إضافي لما تم استخلاصه وتحديد الإشارات التحذيرية التي تشير إلى الاحتيال والفساد المحتمل

عند تحليل العمليات عادة ما يتم اختيار عينة من العمليات لمزيد من التدقيق. ويتفاوت عدد العمليات المختارة بناء على حجم الجهة، حيث يتم اختيار العمليات باستخدام الخبرة المهنية من أجل العثور على أمثلة تظهر مخاطر الاحتيال والفساد الكبيرة والرقابة الداخلية الضعيفة.

كما أن هذه الأمثلة يتم اختيارها لتوضيح الإشارات التحذيرية المختلفة والتي تصنف مستخرجات البيانات المختلفة.

في نفس السياق، أظهرت الخبرة أنه من الصعب تحليل البيانات بدراستها بالصيغة الإلكترونية فقط. وبالتالي فإنه من الأفضل القيام بطباعة المستخلصات من الجداول ووضعها في المجلدات المتعلقة بالمجالات المختارة حتى يكون من السهل تعقب معظم التعاملات ذات الصلة عند فحص المطبوعات.

4. تقرير حول الإشارات التحذيرية

ينبغي تلخيص نتائج التحليل والاستفسارات في تقرير الإشارات التحذيرية. وعادة ما يتضمن هذا التقرير معلومات حول العينة التي تم اختيارها وفقا للمعايير مثل تلك المذكورة في الجدول السالف ذكره.

يعتبر تقرير الإشارات التحذيرية أداة لتكوين لمحة عامة عن مناطق الخطر المحتملة، والإشارات التحذيرية الممكنة ونتائج الاستفسارات. وينبغي أن يشير التقرير إلى العمليات أو الحالات التي ينبغي متابعتها، وعناصر الخطر الأكثر وضوحا.

لتجنب الاستنتاجات المتسرعة والاتهامات غير المبررة، من المهم أن يتم إدراج الوصف الموضوعي والدقيق للنتائج في تقرير الإشارات التحذيرية. ويحتوي تقرير الإشارات التحذيرية على معلومات حول:

- تفاصيل من الحسابات
- أساس الدفع، مثل الفاتورة
- أنماط الدفع للفترة المختارة
- نتائج البحث في السجلات العامة
- معلومات داخلية أخرى من الجهة (الأوامر، العقود، المراسلات المكتوبة، إلخ).
- نتائج من أبحاث أكثر عمومية متوفرة على شبكة بالأنترنيت

- تحديد الأولويات في عملية التدقيق:

اللون الأحمر	يشير إلى أن التحليل قد حدد عدة إشارات تحذيرية، عبر إعطاء أولوية عالية للتقييم الشامل والاستفسارات الموسعة
اللون البرتقالي	يشير إلى أن التحليل قد حدد إشارات تحذيرية – إعطاء الأولوية للتقييم والاستفسارات
اللون الأخضر	يشير إلى مستوى أقل من حيث الأولوية ويشير إلى التحقيقات التمهيدية لا تظهر حاجة لمزيد من المتابعة

يجب أن تكون تقارير الإشارات التحذيرية "وثائق حية"، وهذا يعني أنه يتم استكمال وتحديث الوثائق حالما يتم الحصول على معلومات جديدة.

5. ملخص شامل لتحليل المعاملات

في المرحلة الأخيرة من تحليل المعاملات ينبغي إعداد تقرير ملخص شامل يتضمن:

- الغرض العام من التحليل ونطاقه
- وصف التحليل خطوة بخطوة (المخاطر والمستخلص والبيانات واختيار العمليات والاستفسارات ومصادر المعلومات)
- تكرار الملاحظات الرئيسية ومناطق المخاطر المختلفة
- تقييم توصيات لمزيد من العمل.

III. المقابلات الشخصية السرية والحساسة

1. المقابلات المخططة (قبل المقابلة، في بداية وأثناء المقابلة، المقابلات مع كاشفي الفساد، مقابلات مع أشخاص من الممكن أن يكونوا مشاركين في أعمال الاحتيال والفساد)

تعتبر المقابلات طريقة شائعة ومفيدة لجمع البيانات والحصول على البراهين بالنسبة للمدققين الماليين ومدققي الالتزام والأداء. يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة في حالات سوء الإدارة والاحتيال والفساد. ونظرا لطبيعتها الحساسة، يجب توخي الحذر بشكل خاص عند التخطيط للمقابلات وعند إجراءها.

1.1. المقابلات المخططة

يتم إجراء هذا النوع من المقابلات مع كاشفي الفساد وكذلك الأشخاص الذين يمكن أن تكون قد تمت مشاركتهم في أعمال الاحتيال والفساد.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أجهزة الرقابة العليا تتمتع بسلطات التحقيق. بحيث أن المقابلات مع الموظفين العموميين أو غيرهم ممن يتلقون التمويل العام لا يتعين أن تكون طوعية. وهو ما يحتم على مدققي القطاع العام التصرف بمهنية وإظهار الاحترام خلال المقابلات التي يمكن أن تكون صعبة.

1.1.1. قبل المقابلة

يحتاج الشخص الذي يجري المقابلة لأن تكون لديه خلفية جيدة حول الموضوع، تعكس بشكل صحيح الغرض من المقابلة والأسئلة المركزية التي يجب طرحها.

وفيما يتعلق بمن تتم إجراء المقابلة معه، فإنهم يحتاجون إلى قدر كبير من اليقين والقدرة من التنبؤ بخصوص المواضيع الأكثر مركزية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال على سبيل المثال:

- أن يتم التواصل مع الشخص الذي ستجري مقابلته قبل المقابلة ببعض الوقت (ليس قبل المقابلة مباشرة). ينبغي أن يتم تحديد الزمان والمكان وإبلاغ الشخص الذي ستتم مقابلته بالغرض من المقابلة والموضوعات الرئيسية لها.
- يجبذ أن يكون هناك إثنان من المشاركين على الأقل من جهاز الرقابة العليا، حيث يساعد ذلك في الحفاظ على التركيز خلال المقابلة بأكملها، وأن يكون شكلا من أشكال ضمان الجودة.
- يجب أن يمتلك الشخص الذي سيجري المقابلة الكفاءة المناسبة والمعرفة الكافية حول الموضوع.
- في المقابلات التي تتم مع شخص واحد فقط، قد يكون من المناسب السماح له بإحضار مستشار، وهذا يجعله يشعر براحة أكبر. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن وجود مثل هؤلاء الأشخاص للدعم قد يؤثر سلبا على جودة المقابلة.
- يجب أن يفكر المدقق في نوع الغرفة أو المبنى الذي ستتم به المقابلة. حيث أن غرف الاجتماعات الكبيرة والمسافة الكبيرة التي قد تكون بين المحاور والشخص أو الأشخاص الذين ستتم مقابلتهم قد تخلق مسافة نفسية بين الطرفين وقد يؤدي هذا إلى وجود صعوبة في خلق الثقة والأجواء البناءة للمقابلة.
- يجب أن يتم تخصيص الوقت الكافي لإجراء المقابلة بحيث لا يشكل الوقت عامل تقييد عندما يقدم الشخص الذي يتم إجراء المقابلة معه معلومات ذات طابع حساس وسري، ومن المستحسن أن يتم إبلاغه بذلك قبل الاجتماع.

2.1.1. في بداية وأثناء المقابلة

- في بداية المقابلة، يجب أن يهتم المدقق بإعطاء الشخص الذي ستتم مقابلته بداية مريحة وهذا سيجعل المقابلة تبدو أقل ضررا. من الممكن تحقيق مثل هذه البداية المريحة عبر مقدمة يلقيها المدقق ويقوم بإعدادها بصورة جيدة.

- يجب أن تشتمل المقدمة على أساسيات المقابلة باختصار بالإضافة إلى الأمور الأخرى. كما يمكن التأكيد على دور المدقق وهو وصف الوقائع بأكبر قدر ممكن من الموضوعية وليس تفسيرها.
- خلال المقابلة يجب أن يبدأ المدقق الذي يجري المقابلة بحذر، بحيث إذا ظهر بأنه مندفع جدا، مع توجيه الكثير من الأسئلة المباشرة والمحددة، وخاصة في مرحلة مبكرة من المقابلة، قد يأتي ذلك بنتائج عكسية.
- في بداية المقابلة ينبغي إبلاغ كاشفي الفساد عن القواعد والإجراءات التي تطبق على المقابلة والتي تتعلق باحترام السرية المهنية، والخصوصية، وعدم الكشف عن الهوية. ويعتبر هذا جزء مهم لخلق علاقة موثوقة، وهو أمر مهم للحصول على معلومات ذات صلة وجودة عالية.
- يجب التحلي بالموضوعية والواقية وعدم تقديم وعود لكاشفي الفساد لا يستطيع المدقق وجهاز الرقابة الأعلى الوفاء بها.
- بالنسبة للمقابلات مع أشخاص من الممكن أن يكونوا مشاركين في أعمال الاحتيال والفساد، من المهم جدا أن يمنع المدقق، بأكبر قدر ممكن ولأطول فترة ممكنة، إلقاء الشبهات على الأفراد أو على الجهة بصورة عامة. ومن المستحسن أن يتم إجراء المقابلة خطوة بخطوة من خلال المحادثات الاستكشافية.

2.1. المقابلات التي لم يتم التخطيط لها

والمقصود هنا بالمقابلات التي تتم عندما يتصل الأفراد فجأة وبشكل غير متوقع بجهاز الرقابة الأعلى المعني، لإبلاغ عن احتمال وجود سوء سلوك واحتيال وفساد في القطاع العام.

وعلى الرغم من عدم التخطيط بعمق لمثل هذه المقابلات، إلا أن القيام ببعض الأعمال التحضيرية لا يزال أمرا ممكنا في حال تلقي مثل هذا النوع من المكالمات الهاتفية.

2. إجراءات تلقي المعلومات السرية والحساسة والتعامل معها

1.2. تقييم المصدر

والغرض من هذا التقييم هو معرفة مدى مصداقية المعلومات، وما إذا كان من الممكن التحقق من المعلومات المقدمة من مصادر مستقلة. كما يتم الأخذ بعين الاعتبار الدوافع المحتملة للمصلحة الذاتية وراء المعلومات المقدمة، أو ما إذا كانت المعلومات متحيزة.

2.2. تقييم محتوى المعلومات

يجب على المدقق التركيز على جوهر المشكلة التي وصفها المصدر. كما يجب التركيز على ما إذا كان هناك توثيق للمعلومات، وإذا كان الأمر كذلك، كيف يتم التوثيق، وهل هناك مراجع للحصول على المزيد من المعلومات، وهل يمكن التحقق من هذه المعلومات من خلال مصادر يمكن الوصول إليها علنا أو من سجلات ذات الصلة.

3.2. توصيات بشأن إمكانية وكيفية المتابعة

بناء على تقييم المصدر وتحليل محتوى المعلومات، يمكن تقديم توصيات في إطار الاحتمالات التالية:

- متابعة القضية وجمع المزيد من المعلومات
- لا تتعلق المعلومات المقدمة في احتمال وجود الاحتيال والفساد، ولكنها تعتبر مفيدة لكونها مادة أساسية لأعمال التدقيق
- لا تعتبر المعلومات ذات صلة بجهاز الرقابة الأعلى، وعندها يتم إغلاق القضية.

IV. أدلة التدقيق والتوثيق وإعداد التقارير

تتساوى خطوات التدقيق والإجراءات المطبقة عامة في عمليات جمع أدلة التدقيق والتوثيق وإعداد التقارير من حيث الأهمية في حالات سوء الإدارة والاحتيال والفساد المحتملين. وتتكون عملية التدقيق من ثلاث مراحل مع التركيز بشكل خاص على الفساد والغش.

1. أدلة التدقيق

وفقا للفقرة 5.1 من المعيار ISSAI 300 "ينبغي الحصول على أدلة كافية وذات الصلة ومعقولة لدعم قرارات واستنتاجات المدقق بشأن التنظيم، أو البرنامج أو النشاط أو الوظيفة الخاضعة للتدقيق"

تعتمد إجراءات التدقيق المحددة التي يجب القيام بها على القرار المهني للمدقق والمعايير المحددة والسمات الخاصة للموضوع. ويجب أن تعكس الإجراءات بوضوح المخاطر التي تم تحديدها بحيث يتم اختيارها بعناية. كما يجب على المدقق توخي الحذر عند جمع الأدلة بحيث لا تتداخل مع التحقيقات الجارية والمستقبلية والإجراءات القانونية المحتملة.

وفقا للمعيار ISSAI 4200 قد تتعلق تقنيات جمع أدلة التدقيق بالأمور التالية:

1) **الملاحظة**: مشاهدة أو مراقبة الإجراء أو العملية أثناء التنفيذ؛

2) **التفتيش**: فحص الحسابات والسجلات والوثائق الأخرى للقضية أو الأصول الملموسة؛

3) **التحقيق**: طلب المعلومات من الأشخاص الذين لهم صلة بالموضوع داخل وخارج القطاع العام المعني. وقد تتنوع الاستفسارات بين محادثات غير رسمية ورسائل رسمية مكتوبة. وقد تكون المقابلات مع الأشخاص المعنيين بمن فيهم الخبراء جزءا من هذه التحقيقات؛

4) **التأكيد**: طلب الردود المباشرة من الطرف الثالث بشأن مسائل معينة دون إشراك الجهة الخاضعة للرقابة؛

5) **إعادة الأداء**: أداء مستقل لنفس الإجراءات المتبعة بالفعل، ويتم تنفيذها من قبل الجهة الخاضعة للرقابة ويمكن أن تتم يدويا أو عن طريق الكمبيوتر؛

6) **الإجراءات التحليلية**: مقارنة البيانات ودراسة الاختلافات أو العلاقات التي قد تبدو غير متناسقة؛

7) **الإجراءات مكتوبة**: عموما يستحسن التأكيد كتابة على الحقائق اللفظية والآراء إذا كان ممكننا. وقد يتعلق ذلك على سبيل المثال بالرصيد المستحق والتعليمات التي تم إرسالها والتحذيرات التي تم إصدارها والعمل الذي تم والتواريخ والأوقات، إلخ.

8) **توثيق الحقائق اللفظية**: والذي قد يكون ذا أهمية في المراحل اللاحقة.

9) **العناية والتكتم**: لمنع ظهور شكوك محتملة حول إمكانية الانكشاف بين الأفراد أو داخل الجهة بشكل عام، قد تحتاج التحقيقات لعناية وتكتم. وعندما تكون الصور المحتملة وذات صلة، أدلة قيمة، يفضل في هذه الحالة استخدام الكاميرات المجهزة بعرض للتاريخ والوقت. كما يجب على المدقق توخي الحذر عند جمع الأدلة بحيث لا تتداخل مع التحقيقات الجارية والمستقبلية والإجراءات القانونية المحتملة.

2. توثيق وحفظ الأدلة

وفقا للمعيار ISSAI300 يجب أن تكون أدلة التدقيق موثقة على نحو كاف. وينبغي أن يتضمن التوثيق أساس ونطاق التخطيط، والعمل الذي تم القيام به ونتائج التحقيق. الوظائف يجب أن تكون كاملة وتفصيلية بشكل كاف ليتمكن المدقق، من أصحاب الخبرة الذين ليس لهم معرفة مسبقة عن عملية التدقيق هذه، من فهم العمل الذي تم تنفيذه لدعم الاستنتاجات.

1.2. هيكلة وتنظيم التوثيق

من المهم أن ينظم المدققون سجلاتهم وأدلتهم بشكل صحيح. وفي العديد من التحقيقات غالبا ما قد يكون عدم القيام بذلك من نقط الضعف وبالتالي تستحق اهتماما خاصا.

وعلاوة على ذلك، فإنه من المفضل أيضا أن تكون إجراءات وممارسات هيكلة وتنظيم أدلة التدقيق موحدة قدر الإمكان ويستحسن أن:

- يحتفظ بجميع الوثائق ذات الصلة والأوراق المطبوعة بما يسهل ترتيبها وتحليل البيانات بالنظر لحساسيتها (تفادي التخزين الإلكتروني)؛
- الحماية بحروف أولية أو بكلمات مرور وتسجيل تاريخ الوثائق ويجب التأكيد على تسجيل التواريخ ومصادر الأدلة؛
- تحديث وتدعيم كافة أدلة التدقيق وأوراق العمل بمرفقات تكون ذات شكل ونوعية مفهومة لغير المدققين؛
- تقديم جميع الأوراق في ملف وصفحة مرجعية وفهرس؛
- التأكد من سهولة ملاحظة جميع المرفقات الداعمة في الوثائق؛
- تنظيم الوثائق في مجلدات تبعا لحجمها.

2.2. التخزين والحفظ الآمن وحذف البيانات الحساسة

من المهم أن يتمتع جميع المدققين المعنيين بحق الاطلاع على كافة الملفات والمستندات المتعلقة بالقضية. ومع ذلك قد تكون هناك وثائق تحتوي معلومات حساسة عن الأفراد وغيرها من الأمور. لذلك من الأجدر حماية هاته البيانات.

ويجب أن يدرك المحققون بأن استخدام وتخزين المعلومات الحساسة والشخصية قد تخضع لمتطلبات خاصة في إطار التشريعات الوطنية. وعليه فمن الضروري إيجاد التوازن بين سهولة الوصول للمعلومات وحماية المعلومات الخصوصية أو الحساسة والسرية تحت مسؤولية المدقق.

كما على المدقق أن ينظر في مآل المعلومات والبيانات عندما تنتهي الحاجة لها بعد إجراء تحقيق معين. ومن المرجح أن تحدد قوانين البلد ما يجب القيام به في مثل هذه الحالات.

3. إعداد التقارير

في الحالات المحتملة للغش والفساد، قد تكون أجهزة الرقابة العليا مطالبة بتقديم مثل هذه الأمور إلى مستويات إدارية مناسبة في الجهة الخاضعة للرقابة. وتكون هذه الجهات مشكلة من المكلفين بالإدارة (مثل الوزارات أو الهيئات الإدارية ذات مستوى أعلى في التسلسل الهرمي لتقديم التقارير) أو السلطة التشريعية أو سلطات تنفيذ القانون ذات الصلة. وقد تختلف المتطلبات المحددة لمثل هذه التقارير وفق التفويضات الممنوحة لجهاز الرقابة الأعلى والتشريعات الوطنية.

بالنسبة للتقارير العامة للأجهزة، أي المقدمة إلى السلطة التشريعية أو هيئة حكومية أخرى مسؤولة، فغالبا ما تكون الهوية الشخصية غير مكشوفة كقاعدة عامة.

ونظرا لأهمية مراعاة الخصوصية وحماية كاشفي الفساد، قد يصبح أمر عدم الكشف عن الهوية أكثر أهمية من الحالات المحتملة للاحتيال والفساد. إلا أنه في بعض الحالات يصعب المحافظة على عدم الكشف عن الهوية (الإشارة لوظيفة معينة أو مسمى معين ذات عدد محدود في الجهة الخاضعة للرقابة) لذلك وجب أخذ الحيطة والحذر عند إعلان المعلومات.

وقد يكون في حالات معينة الإعلان عن معلومات محددة بشأن الاحتيال والفساد في القطاع العام مضرا لعمليات التحقيق الجارية أو الإجراءات القانونية. وفي مثل هذه الحالات، من المهم أن تتشاور الأجهزة العليا للرقابة مع السلطات الأخرى المعنية لتقرر ما يمكن الإعلان عنه وما يمكن حجبه.

الحصة التاسعة: يوم 17 دجنبر 2015 (09.00- 10.00)

V. حالة عملية حول المشاكل والصعوبات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة في مجال مكافحة الغش والفساد في القضايا المرتبطة باستغلال الموارد البحرية (المجال العمومي البحري – استغلال الموارد السمكية

دراسة الحالة العملية

➢ **هدف التمرين:**

تمكين المشاركين من تقنيات التدقيق المرتبطة بالغش والفساد عند القيام بمهمة رقابية متعلقة بالقضايا البيئة وجمع أدلة الاثبات المتعلقة بها والاجراءات الواجب القيام بها.

➢ **المعطيات:**

الجزء الأول: تدبير الثروة السمكية

في إطار المهام الرقابية الموكولة للجهاز الأعلى للرقابة لدولة دريم لاند، تم تعيين فريق مراجعة للقيام بمراقبة أداء وكالة تدبير المجال البحري والثروات السمكية.

بعد القيام بالمراجعة تبين بشكل جلي تفاقم المشاكل المرتبطة باستنزاف الثروات السمكية، بحيث تشير الدراسات المنجزة إلى أن المخزون السمكي تراجع بنسبة 40% خلال العشر سنوات الأخيرة وأن عدة أصناف من السمك توجد في حالة انقراض (مقدرة ب 50 صنف). كما أن تزويد السوق المحلي من السمك في تراجع مستمر.

كما تبين من خلال المقابلات مع مسؤولي الوكالة عدم توفر دولة دريم لاند سوى على محطتين لمعالجة المياه العادمة بحيث يتم التخلص منها في غالب الأحيان مباشرة في البحر، بالنسبة للمدن الساحلية أو في الوديان المجاورة، بالنسبة للمدن الداخلية. علما أن الوكالة لا تتوفر على أي دراسات لتقييم الأثر الذي يخلفه التخلص العشوائي من هذه المياه العادمة على الثروة السمكية.

ومن خلال البحث الميداني الذي قام به فريق المراجعة، تبين أنه لا يتم احترام الراحة البيولوجية من طرف السفن خصوصا بالنسبة للصيد في أعالي البحار، حيث لا تخضع لأي نوع من الرقابة سواء على الكميات أو على الأصناف المصطادة. كما لا تتوفر الوكالة على قواعد تؤطر تقنيات الصيد الساحلي.

وقد لاحظ فريق المراجعة ضعف الغرامات المفروضة على المخالفات المرتبطة بعدم احترام الراحة البيولوجية أو الأصناف الممنوعة من الصيد. فيما لم يتمكن من ضبط الكميات المصطادة من أجل مقارنتها بالسقف المسموح به قانونيا، علما أن جل السفن المرخص لها تقوم بتفريغ السمك في موانئ مختلفة، وذلك في غياب نظام معلوماتي يمكن من معرفة الكميات المصطادة من طرف كل سفينة.

كما تبين من خلال الأبحاث التي أجراها فريق المراجعة على شبكة الأنترنيت فقدان عشرة أشخاص بعد تعرض إحدى سفن الصيد للغرق دون أن تتمكن الوكالة من تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا الحادث. غير أن شهود عيان أرجعوا هذه الأسباب إلى الحالة الميكانيكية للسفينة وللحمولة القانونية المسموح بها.

الجزء الثاني: تدبير المجال الساحلي

من خلال البحث الميداني الذي قام به فريق المراجعة حول تدبير المجال الساحلي، تم الوقوف على عدة مخاطر يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم تحديد المجال العمومي الساحلي بنص تنظيمي. فقد رصد فريق المراجعة بعد التحريات التي قام بها بعين المكان أن عدة مناطق من المجال العمومي الساحلي مستغلة من طرف الأشخاص الذين يملكون أراضي مجاورة. كما تمت إقامة عدة مشاريع سياحية على تلك الأراضي وبرخص بناء ممنوحة من السلطات المحلية للمحافظات. وبعد الاطلاع على السجل العقاري، تبين أن هناك تداخل بين الملك الخاص لدولة دريم لاند والملك العمومي في عدة مناطق، وأن أجزاء كثيرة من الملك العمومي البحري محفظة ضمن البقع المجاورة باسم الخواص أو الملك الخاص للدولة.

- يتم استغلال المجال العمومي الساحلي بقرارات الاحتلال المؤقت بناء على طلب يقدم للجهاز دون خضوع هذه المسطرة للمنافسة ودون أي إعلان لدى الجمهور.
- تم الوقوف على ضعف الغرامات المفروضة عند عدم الالتزام بدفتر التحملات والتي على أساسه تم منح قرار الاحتلال المؤقت خصوصا بالنسبة للمشاريع السياحية.
- يتم تفويت قرار الاستغلال المؤقت للملك العمومي البحري (على أساس تفويت حق الاستغلال) من شخص لآخر، مما نتج عنه عمليات مضاربات عقارية واغتناء غير مشروع لهؤلاء المضاربين دون أن يتم سحب قرارات الاستغلال المؤقت من المعنيين بالأمر.
- رغم أن قرارات الاستغلال المؤقت تمنح لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، غير أن فحص عينة من القرارات بينت وجود قرارات تعود لما قبل 20 سنة.
- تم تحويل عدة مناطق من المجال العمومي البحري إلى منتجعات سياحية وفنادق ومقاهي وإقامات سياحية، علما أن القانون لا يسمح إلا بالبناء بالمواد الخفيفة.
- عدم قيام العديد من المستثمرين بدراسة الآثار على البيئة المتعلقة بالمشاريع السياحية، علما أن القانون المتعلق بحماية البيئة ينص على إلزامية القيام بهذه الدراسات.
- من خلال المقابلات التي قام بها فريق المراجعة مع شرطة السواحل، تم رصد عدة حالات متعلقة بسرقة الرمال في عدة مناطق. غير أن الوكالة لا تتوفر على الدراسات الضرورية لمعرفة الكميات المسروقة وأثرها على تراجع السواحل.
- من خلال المقابلات التي قام بها فريق المراجعة مع بعض الضيعات الفلاحية المجاورة للساحل، تم رصد مشاكل مرتبطة بارتفاع نسبة ملوحة الأراضي الفلاحية وتراجع المردودية من سنة لأخرى.
- رغم أن دولة دريم لاند تتوفر على عدة مئات من الكيلومترات من السواحل، إلا أن وكالة تدبير المجال البحري والثروات السمكية لا تتوفر سوى على 15 موظف مكلف بشرطة السواحل.

➢ **المطلوب:**

- **ماهي مظاهر الغش والفساد البيئي التي تم الكشف عنها في هذه المهمة الرقابية؟ وما هي إجراءات التدقيق التي اعتمدها فريق المراجعة قصد الكشف عنها؟**
- **ما هي آثار هذه الانحرافات على الموارد السمكية والمجال العمومي الساحلي لدولة دريم لاند؟**
- **في نظرك ما هي الصعوبات التي واجهت فريق المراجعة خلال قيامه بهذه المهمة الرقابية.**

➢ **التعليمات:**

- **قراءة فردية لمدة 10 دقائق ثم عمل جماعي ضمن مجموعة العمل مع تعيين ممثل لعرض النتائج. وتقوم المجموعات 1و 3 و5 بإنجاز الشق المتعلق بالثروات السمكية. اما المجموعات 2و 4 و6 فسوف تتكلف بتدبير المجال العمومي الساحلي.**
- **مدة الانجاز: 30 دقيقة مع كتابة النتائج على حاملة الورق.**
- **مدة عرض النتائج: 30 دقيقة.**

الحصة العاشرة: يوم 17 دجنبر 2015 (10.00 -14.30)

المحور الثالث: عرض حالات عملية وتطبيقية للأجهزة المشاركة